RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

التقرير الشهري

تقرير الحالة الإيرانية

سبتمبر وأكتوبر 2025

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

ISSN 1658-8320

التقريـــر الشهـــري

تقريـــر الحالـــة الإيرانيـــة

سبتمبر وأكتوبر 2025م

رقـــم ردمـــد: 8320 1658

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشـــر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

www.Rasanah-iiis.org

المحتويات

الملخص التنفيذي 4

تطورات الشأن الداخلي الإيراني 7

موافقة إيرانية مشروطة للانضمام إلى اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب 8

أولاً: دلالات الموافقة على اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب..... 8

ثانيًا: انقسام داخلي حول الموافقة على الاتفاقية..... 9

الخلاصة..... 11

اختبارات صاروخية إيرانية غامضة وعقوبات أمريكية جديدة ضد طهران..... 11

أولاً: إيران تختبر صاروخًا باليستيًا بصورة سرِّية..... 12

ثانيًا: عقوبات أمريكية ضدّ شبكات إيرانية على صِلة ببرامج الصواريخ والمسيَّرات..... 13

ثالثًا: تكهنات باحتمالية أن تسعى إيران لتخصيب اليورانيوم لأغراض عسكرية 13

الخلاصة..... 14

المجتمع الإيراني وتداعيات ما بعد حرب الـ12 يومًا..... 14

أولاً: استمرار تداعيات حرب الـ12 يومًا على المجتمع الإيراني 15

ثانيًا: التوقعات الشعبية لما بعد حرب الـ12 يومًا وموقف النظام الإيراني 16

الخلاصة..... 17

توظيف الفتوى الدينية في الانتخابات العراقية 18

أولاً: الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات..... 18

ثانيًا: القول بوجوب المشاركة..... 19

ثالثًا: التأثير في الشرعية السياسية 20

الخلاصة..... 21

التفاعلات الإيرانية العربية 22

ملامح المشهد العراقي قُبيل انعقاد الانتخابات البرلمانية..... 23

أولاً: اغتيالات رموز النواب السنّة من الشباب..... 23

ثانيًا: تعيين مبعوث أمريكي خاص للعراق..... 24

الخُلاصة:..... 25

زيارة الشرع إلى موسكو من منظور إيراني..... 25

أولاً: الحسابات السورية في الانفتاح على موسكو وحدود البراغماتية 26

ثانيًا: إيران بين القلق والترقب في المشهد السوري الجديد بعد زيارة الشرع لموسكو 27

الخُلاصة..... 27

«الحوثيون» بين التصعيد الإقليمي وتجميد التسوية السياسية 28
أولاً: تصاعد التهديدات «الحوثية» للملاحة الدولية 28
ثانيًا: المسيّرات «الحوثية» على إسرائيل وتوظيف القضية الفلسطينية 29
ثالثًا: الأوضاع الداخلية والانتهاكات الحقوقية المتصاعدة 29
رابعًا: التطورات في العملية السياسية وجمود مسار التسوية..... 30
خامسًا: بروز الحضور الإيراني وهندسة «خريطة طريق السلام»..... 30
الخلاصة..... 31
علاقة إيران بالقوى الدولية وآفاق المستقبل 32
الدول الأوروبية تُفعّل «آلية الزناد» وتُعيد فرض العقوبات الأممية على إيران 33
أولاً: فشل الرهانات الإيرانية على الجهود الدبلوماسية لمنع
عودة العقوبات الأممية 33
ثانيًا: ما خيارات إيران بعد عودة العقوبات الأممية؟..... 34
الخلاصة 35

الملخـــــص التنفيـــــذي

حفل الداخل الإيراني خلال شهرَي سبتمبر وأكتوبر 2025م بمجموعة من التطورات والأحداث في مختلف المستويات السياسية والعسكرية والاجتماعية والأيديولوجية. أما التفاعلات الإيرانية مع المحيطين العربي والدولي، فقد شهدت هي الأخرى تفاعلات متعددة ومتشابكة، يُتوقع أن تكون لها انعكاسات على مجمل الأوضاع الإيرانية خلال الفترة المقبلة.

داخليًّا وعلى المستوى السياسي، وافق مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني على انضمام طهران إلى اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب CFT، ورغم أن هذه الموافقة جاءت مشروطة بشرطين هما أن التزام إيران أحكام هذه الاتفاقية يجب أن يكون في إطار الدستور الإيراني، وأن تُنفَّذ وفقًا للقوانين الداخلية للبلاد، فإنها أثارت جدلًا واسعًا في إيران، لا سيما لدى المتشددين الذين يرون أن التزام طهران لتفاقيات مجموعة العمل المالي سيشكل أداة تستخدمها الدول الغربية ضد إيران وسيكشف عن المعلومات المالية للبلاد، ويضرّ بمرتكزات الأمن القومي الإيراني، فضلًا عن وضع الشبكات الإيرانية التي تعمل على الالتفاف على العقوبات الأمريكية والأممية تحت الضغط والمراقبة.

على المستوى العسكري، أظهرت صور أقمار صناعية، أوردها بعض الوكالات الإخبارية، أن إيران أجرت تجربة صاروخية غير معلنة في قاعدة "الإمام الخميني" الفضائية، في خطوة إيرانية على ما يبدو لدعم قدراتها الدفاعية والهجومية بسلسلة جديدة من الصواريخ الباليستية، تحسبًا لأي حملات جديدة قد تتعرض لها من إسرائيل خلال الفترة المقبلة. ولم تعترف طهران بهذه التجربة، لكنّ عضوًا بالبرلمان الإيراني كشف أن بلاده اختبرت صاروخًا باليستيًّا عابرًا للغارات دون أن يقدم أدلة أو معلومات عن هذا الصاروخ. وفي حدث آخر، فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة ضد أفراد وكيانات إيرانية على صلة بإنتاج الصواريخ والمسيرات. إضافة إلى ذلك، أشارت التكهنات حول ردود الفعل الإيرانية من عودة العقوبات الأممية إلى احتمالية أن

تسعى إيران لتخصيب اليورانيوم لأغراض عسكرية بعد أن رصدت صور الأقمار الصناعية عن بناء إيران جدارًا محيطًا بموقع قرب نطنز يضم خمسة مداخل تؤدي إلى ممرات تحت الأرض.

اجتماعيًّا، في الوقت الذي يعاني فيه المجتمع الإيراني من التداعيات الثقيلة لحرب الاثني عشر يومًا، والتهديدات بحرب جديدة في حال عدم التوصل إلى اتفاق نووي جديد وفق الشروط الغربية، تعرّض الشعب الإيراني لصدمة أخرى تمثلت في إعادة فرض العقوبات الأممية التي يُتوقع أن تكون لها انعكاسات سلبية على كل أوجه الحياة الإيرانية. وفي ظل هذه الداعيات، برزت عدة أصوات تطالب بتخفيف بعض القيود المفروضة على الشعب، خصوصًا المتعلقة بالحريات الشخصية كالحجاب وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وتخفيف قبضة الدولة الأيديولوجية على التليفزيون الرسمي، وتخفيف القيود على الإنترنت، وذلك لتجنُّب الثورة الشعبية ضد النظام. لا يبدو أن النظام سيلبي جميع هذه المطالب، لكنه عمد إلى تهدئة الجبهة الداخلية بالتقليل من دوريات الإرشاد، ووقف الغرامات ومصادرة سيارات غير المحجبات.

أيديولوجيًّا، يبدو أن الدين حاضر في المشهد الانتخابي العراقي ما بين قائلين بوجوب مقاطعة الانتخابات، وآخرين قائلين بوجوب المشاركة فيها، مما أوجد حالة من استدعاء الدين وتوظيف الفتوى في المعارك السياسية، ولم تكُن المعركة فحسب بين الولائيين المحسوبين على المحور الإيراني من جانب والتيار الصدري وزعيمه من جانب آخر، بل امتدت لتشمل المرجعية الدينية أيضًا، التي رحبت بالمشاركة الانتخابية كأنها توجّه رسالة إلى الصدر الذي سارع ببيان سمّاه بيان عتاب للمرجعية وموقفها، وقد انزعج الصدر لأنه اعتاد التترس بالمرجعية باعتبار أنه يتبع موقفها، بيدَ أنه هذه المرة استند إلى إرث والده المرجع محمد الصدر في ما سماه محاربة الفاسدين، ومواجهة الولائيين في نفس الوقت.

أما العلاقات الخارجية الإيرانية مع المحيط العربي، فقد كانت حافلة بالتطورات والأحداث المهمة. فعلى الصعيد العراقي شهدت بغداد خلال الفترة الأخيرة عملية اغتيال للمرشح السنّي بالانتخابات البرلمانية صفاء المشهداني، كما شهدت محاولة أخرى لاغتيال مرشح سني آخر وهو مثنى العزاوي، وهو صديق مقرب للمشهداني. تعكس عملية الاغتيال والمحاولة الفاشلة حجم التوجس لدى القوى الشيعية من نتائج الانتخابات البرلمانية والقلق من تداعيات المرحلة المقبلة على المكتسبات التي حققتها هذه القوى على مدى السنوات الماضية. وفي حدث آخر، عينت الإدارة الأمريكية مارك سافايا مبعوثًا جديدًا لها لدى العراق، ويبدو أن الهدف من هذا التعيين هو هندسة الحكومة العراقية الجديدة والإشراف على إنهاء ملف الفصائل واحتكار الدولة للسلاح عبر حل الحشد الشعبي.

وحول سوريا، تأتي زيارة رئيسها أحمد الشرع إلى موسكو حدثًا مفصليًّا في إعادة رسم خريطة التحالفات في الملف السوري، إذ تعكس التحولات الجارية في موازين

القوى بين روسيا وإيران، وتكشف عن مسار جديد للسياسة السورية الخارجية يقوم على البراغماتية والانفتاح المشروط. تتعامل دمشق مع موسكو باعتبارها بوابة لاستعادة الشرعية الدولية وكسر العزلة، فيما تحاول إيران التكيّف مع الواقع الجديد عبر سياسة إعادة التموضع وتفعيل القناة الروسية باعتبارها وسيطًا لإعادة حضورها في سوريا.

أما الملف اليمني فقد شهد تطورات مهمة، أبرزها التصاعد الكبير في التهديدات الحوثية للملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب عن طريق الزوارق المفخخة والطائرات المسيرة. وعلى المستوى الداخلي شهد اليمن تدهورًا حادًا في الأوضاع الإنسانية والحقوقية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، مثل اعتقال العشرات من الأطباء والممرضين بتهم التعاون مع جهات أجنبية ونشر الشائعات، فضلًا عن الخطف والاختفاء القسري للناشطين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والإعدامات الميدانية بحق المعارضين. وحول العلاقات مع إيران، التقى مجيد تخت رافانشي نائب وزير الخارجية الإيراني مع كبير مفاوضي جماعة أنصار الله محمد عبد السلام، في خطوة تحمل على ما يبدو رغبة إيرانية في تثبيت موقعها بوصفها فاعلًا رئيسيًا في أيّ تسوية قادمة للأزمة اليمنية.

على الصعيد الدولي، لم تفلح المساعي الدبلوماسية في تحقيق اختراق يبعث الروح في ما تبقى من خطة العمل الشاملة الموقعة في 2015 بين إيران والدول الست الكبرى، بعد لجوء الدول الأوروبية إلى تفعيل آلية الزناد التي تعني عودة العقوبات الأممية التي كانت مفروضة على إيران قبل اتفاق 2015، ليدخل بذلك الملف النووي الإيراني في نفق مظلم، كانت أُولى تداعياته تلويح إيران بتعليق التزاماتها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، خصوصًا تلك المتعلقة بعمليات التفتيش الدورية للمفاعلات النووية الإيرانية، علاوة على التهديد الإيراني بالانسحاب الكامل من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

تطـــــورات الشـــــأن الداخلـــــي الإيرانـــــي

شـــهد الداخـــل الإيراني خلال شـــهرَي ســـبتمبر وأكتوبر 2025، عديدًا مـــن الأحداث والتطورات في مختلف المجالات السياســـية والعســـكرية والاجتماعية والأيديولوجية، التي سوف نناقشها في المحاور التالية:

- موافقة إيرانية مشروطة للانضمام إلى اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب.
- اختبارات صاروخية إيرانية غامضة وعقوبات أمريكية جديدة ضد طهران.
- المجتمع الإيراني وتداعيات ما بعد حرب الـ12 يومًا.
- توظيـــف الفتـــوى الدينية فـــي الانتخابات العراقية.

موافقة إيرانية مشروطة للانضمام إلى اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب

بعد جدلٍ استمرَّ لسنوات، وافق «مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني» على انضمام طهران إلى اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب (CFT)، وهي إحدى اتفاقيات مجموعة العمل المالي الدولية (FATF)، التي تراقب عمليات غسل الأموال ومكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من أنَّ هذه الموافقة كانت مشروطة، فإنَّها تشكِّل تحوُّلًا مهمًّا في موقف النظام، إذ سبَقَ أن رفضها مجلس صيانة الدستور، على الرغم من موافقة البرلمان عليها في 2018م، بحُجَّة مخاطرها على المصالح الوطنية والسيادة الإيرانية.

يعرض هذا التقرير دلالات الموافقة الإيرانية للانضمام إلى اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب، والانقسام الداخلي الذي أحدثته هذه الموافقة.

أولًا: دلالات الموافقة على اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب

وافق مجمع تشخيص مصلحة النظام على انضمام إيران إلى اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب، بعد نحو 8 سنوات من التجميد، في خطوة تهدف إلى تخفيف الضغوط الخارجية التي تتعرَّض لها إيران، وأيضًا إلى الخروج من القائمة السوداء لمجموعة العمل المالي والوصول من ثمَّ إلى الأسواق العالمية، وتعزيز الثقة باقتصادها الداخلي، الذي يقع تحت وطأة العقوبات. وتوفِّر هذه الاتفاقية إطارًا قانونيًّا لمنع تمويل الأنشطة الإرهابية، وتؤكِّد شفافية المعاملات المالية، وتبادُل المعلومات الدولية، والرقابة على المؤسسات المالية. لكن الموافقة جاءت مشروطة بشرطين، الأول: أنَّ الالتزام الإيراني لأحكام هذه الاتفاقية سيكون في إطار الدستور الإيراني، أمّا الشرط الثاني فأن يجري التنفيذ «وفقًا للقوانين الداخلية» للبلاد. ووفقًا للمتحدِّث باسم مجمع تشخيص مصلحة النظام محسن دهنوي، فإنَّه «إذا تعارَضَ أيٌّ من أحكام هذه الاتفاقية مع القوانين الداخلية الإيرانية، فإنَّ القوانين الداخلية الإيرانية ستكون المعيار المُعتمَد»[1].

تُريد مجموعة العمل المالي الوصول إلى البيانات، وإمكانية التحقُّق من المعاملات المالية الإيرانية، وهي مسألة يعتقد بعض صُنّاع القرار الإيراني أنَّها قد تعوق مسار التحايل على العقوبات، وتضرّ بالبلاد. وقد كانت هذه المخاوف من أهمّ العوامل التي حالت دون موافقة إيران على لوائح مجموعة العمل المالي الدولية خلال السنوات الأخيرة.

لكنّ الخبراء الاقتصاديين يحذِّرون من أنَّ مزيدًا من التأخير في هذا الاتّجاه سيعني استمرار العُزلة المصرفية، وزيادة تكاليف المعاملات المالية لإيران. وقد كلَّف تأجيل التصديق على الاتفاقية بسبب الخلافات السياسية بين التيّارات المختلفة الاقتصاد

(1) دو شرط مهم ایران برای پیوستن به کنوانسیون CFT / نوبت اعتماد سازی FATF است، (1404/7/9ه.ش)، تاریخ الاطلاع: 1 نوفمبر 2025م. https://bit.ly/4hKRfXd

الإيراني أثمانًا باهظة، إذ زادت القيود المصرفية، وارتفعت تكاليف التجارة الدولية، بسبب بقاء إيران في القائمة السوداء لمجموعة العمل المالي.

ومنذ بداية عملها، شدَّدت حكومة مسعود بزشكيان على ضرورة إعادة متابعة هذه القوانين. وقد وعَدَ الرئيس في أول مؤتمر صحفي له بأنَّ تسهيل العلاقات المالية والتجارية مع العالم سيكون من أولويات حكومته، وطلَبَ من البرلمان ومجمع تشخيص مصلحة النظام إعادة النظر في القوانين المتعلِّقة بمجموعة العمل المالي.

تأتي هذه الخطوة بعد أشهُر قليلة من موافقة مجمع تشخيص مصلحة النظام، أي في مايو 2025م، على مشروع قانون باليرمو، الذي يُعنى بمكافحة الجريمة المنظَّمة العابرة للحدود الوطنية، التي تشمل عدَّة بنود هي: تجريم أنشطة مثل الاتجار بالبشر، والاتجار بالمخدّرات، وغسل الأموال، والفساد. ويُعَدُّ انضمام إيران إلى اتفاقيتَي باليرمو ومكافحة تمويل الإرهاب أهمّ شرطين لإزالتها من القائمة السوداء لمجموعة العمل المالي.

ثانيًا: انقسام داخلي حول الموافقة على الاتفاقية

من أهمّ العوامل التي عاقت التصديق على اتفاقيتَي باليرمو ومكافحة تمويل الإرهاب لسنوات، سوء الفهم والتفسيرات المتناقضة لأحكامهما، إذ صِيغَت الاتفاقيتان باللغة الإنجليزية، وخلال عمليات الترجمة والتفسير في البرلمان ومجلس صيانة الدستور ومجلس تشخيص مصلحة النظام برزت تفسيرات مختلفة لبعض المفاهيم، إضافة إلى ذلك توجد حالة من «انعدام الثقة التاريخي» من جانب صانعي القرار الإيراني تجاه المؤسسات الدولية، فقد اعتبر بعض الجماعات المتشدِّدة أنَّ مجموعة العمل المالي أداة في أيدي القوى الغربية، وبالتالي فإنَّ قبول الاتفاقيتين والعمل بهما قد يؤدِّيان إلى الكشف عن المعلومات المالية للبلاد[1]، واستغلالها سياسيًّا ضدّ إيران.

وقد ظهرت التحفُّظات الإيرانية وعدم الثقة بالمؤسسات الدولية من خلال موجة الرفض الحادَّة، التي فجَّرتها موافقة مجمع تشخيص مصلحة النظام على الانضمام المشروط للاتفاقية، خصوصًا من قِبَل الأوساط «المحافظة» والبرلمانية.

وبدأت معارضة قرار الانضمام إلى اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب من داخل البرلمان، حيث تقدَّم عدد من النوّاب بطلب يلزم الحكومة عدم تسليم الوثائق المتعلِّقة بموافقة إيران على الانضمام إلى الاتفاقية، غير أنَّ رئيس البرلمان محمد باقر قاليباف أنهى الجدل حول هذه المسألة بعدما أصدر في 18 اكتوبر 2025م قانون الانضمام إلى المعاهدة الدولية، وأوعز إلى حكومة بزشكيان بتنفيذه.

كما يشترك الرافضون لاتفاقيات مجموعة العمل المالي الدولية في الاعتقاد

(1) چه کسی از پیوستن ایران به FATF سود می‌برد و چه کسی زیان؟، (24 مهر 1404هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 1 نوفمبر 2025م. https://bit.ly/4hOM5JJ

بـأنَّ انضمـام طهـران إلى اتفاقيـة مكافحـة تمويـل الإرهـاب لـن يـشكِّل طـوْق نجـاة لإيـران للخـروج مـن العقوبـات الاقتصاديـة والماليـة المفروضـة عليهـا، سـواء مـن الولايـات المتحـدة أو الأمـم المتحـدة، لكـون مجموعـة العمـل المـالي الدوليـة، التي تـشكِّل اتفاقيـة مكافحـة تمويـل الإرهـاب إحـدى أهـمّ ركائزهـا، ليسـت مسـتقلَّة عـن السياسـات العامـة للـدول الـكُبرى، التي تعمـل بكُلّ مـا أُوتِيَـت مـن قـوَّة لإخضـاع إيـران وإرغامهـا علـى تـبنِّي مواقـف وسياسـات متوافِقـة مـع أهدافهـا.

كمـا أنَّ هنالـك مخـاوف مـن أن يـؤدِّي انضمـام إيـران إلى هـذه الاتفاقيـة إلى الإضـرار بمرتكـزات الأمـن القـومي الإيـراني، وإجبـار طهـران علـى تقديـم مزيـد مـن التنـازلات التي قـد تصِـل إلى درجـة وضـع شـبكات التبـادلات الإيرانيـة، التي تعمـل علـى الالتفـاف علـى العقوبـات، تحـت الضغـط، أو حتى إرغـام طهـران علـى قطْـع علاقاتهـا مـع حـركات «محـور المقاومـة».

لكـنّ الخبراء القانونـيين يؤكِّـدون أنَّ هـذا القلـق الإيـراني مـن الانضمـام إلى اتفاقيـة مكافحـة تمويـل الإرهـاب مُبالَـغ فيـه، لأنَّ الاتفاقيـة تُلـزِم الـدول تجريـم تمويـل الأعمـال التي تُصنَّـف علـى أنَّهـا «إرهابيـة» في قوانينهـا المحلِّيـة، لذلـك يمكـن لإيـران منْـع إدراج الحالات الحسّاسـة، مـن خلال إدراج تحفُّظاتهـا ووضْـع تعريفهـا الخاص، كمـا يسـتدِلُّون بـأنَّ تجـارب عديـد مـن الـدول تُظهِـر أنَّ التصديـق علـى قبـول هـذه الاتفاقيـات والعمـل بهـا لا يعنيـان بالضـرورة اتّبـاع السياسـات الغربيـة، بـل قبـول معـايير الشـفافية الماليـة.[1]

أمّـا داعمـو قـرار مجمع تشـخيص مصلحـة النظـام فيرون فيـه مخرجًـا مـن الأزمـات الماليـة المتصاعِـدة التي تواجههـا إيـران، خصوصًـا في ظـل العقوبـات الأمريكيـة وعـودة العقوبـات الأُمميـة التي أدَّت إلى تضييـق الخنـاق علـى الاقتصـاد الإيـراني، بعـد الارتفـاع الحاد في أسـعار السِّـلَع والمـواد الغذائيـة، واسـتمرار تدهـور قيمـة العملـة المحلِّيـة أمـام العـملات الأجنبيـة.

كمـا أنَّ الانضمـام إلى اتفاقيـات مجموعـة العمـل المـالي سـتكون لـه تبِعـات إيجابيـة علـى الاقتصـاد الإيـراني، تتمثَّـل في تسـهيل وصـول إيـران إلى علاقـات الوسـاطة المصرفيـة، وخفْـض تكلفـة المعـاملات الماليـة، وتـوفير منصَّـة مناسـبة لجـذب الاسـتثمارات الأجنبيـة، وبالتـالي فـإنَّ عـدم التصديـق عليهـا يـعني مزيـدًا مـن العُزلـة، ناهيـك بالصعوبـة في المبـادلات الماليـة، التي تُخِـلّ بدورهـا في عمـل التجـارة الخارجيـة، لأنَّـه حتى بالنسـبة إلى بنـوك الـدول، التي تتمتَّـع بعلاقـات جيِّـدة مـع إيـران مثـل روسـيا والـصين، كانـت قـد رفضـت التعاون الكامـل مـع إيـران في المجـال المصـرفي، لـذا فـإنَّ الانضمـام إلى لـوائح مجموعـة العمـل المـالي الدوليـة تُعـتبَر ضـرورة وطنيـة لعـودة إيـران إلى الاقتصـاد العـالمي،

(1) المصدر نفسه.

ودونها سيظلّ طريق إيران في المعاملات المالية الدولية مسدودًا.[1] وبالتالي فإنَّ «التصديق والتزام اتفاقيات مجموعة العمل المالي لا يمثِّلان مجرَّد التزام قانوني، بل خطوة اقتصادية إصلاحية تُعيد الثقة والشفافية إلى الاقتصاد والقطاع المصرفي الإيراني»[2].

وبحسب معايير مجموعة العمل المالي، فإنَّ الانضمام إلى الاتفاقية يجب أن يكون دون شروط، لكون الشروط تفرِّغ الاتفاقيات من جوهرها، ولأنَّ الانضمام الكامل يتطلَّب تطبيق شفافية مالية أكبر ورقابةً أشدّ صرامةً على النظام المصرفي، وهو ما تتخوَّف منه إيران وترفضه بشدَّة. لذلك، رفضت مجموعة العمل المالي الموافقة الإيرانية المشروطة، ووصفتها بغير الكافية، بل واعتبرت أنَّ إيران لا تزال من الدول عالية الخطورة، من حيث «غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، ونشْر أسلحة الدمار الشامل»، ودعت جميع الدول إلى مواصلة اتّخاذ تدابير فعّالة لمواجهة المخاطر القادمة من طهران.[3]

الخلاصة

الموافقة الكاملة على بنود اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب تعني تطبيق التشريعات المتعلِّقة بمجموعة العمل المالي، والالتزام الصارم لمعايير الشفافية المالية. لذا لجأت إيران إلى الموافقة المشروطة، التي سوف تُتيح لها مواصلة الالتفاف على العقوبات الأمريكية والأُممية، ومواصلة تمويل ما يُعرف بـ«محور المقاومة». لكن موقف مجموعة العمل المالي الرافض لهذه الاشتراطات والتحفُّظات الفضفاضة يُشير إلى أنَّ إيران لن تخرج من القائمة السوداء للمجموعة ما لم تتوصَّل إلى إجماع بشأن الامتثال الكامل لخطَّة عمل المنظَّمة.

اختبارات صاروخية إيرانية غامضة وعقوبات أمريكية جديدة ضد طهران

في ظلّ تعرُّضها للضغوط من جرّاء تفعيل «آلية الزناد»، تُواجِه إيران تحدِّيات كبيرة لإعادة التسلُّح، استعدادًا لأيّ حرب قادمة، إذ لا تزال المؤسسة الدفاعية الإيرانية تعاني من الدمار الذي خلَّفته الحرب مع إسرائيل، وتتوقَّع انهيار وقْف إطلاق النار مع إسرائيل، الذي لا يزال صامدًا منذ 24 يونيو 2025م. وبعد تفعيل «آلية الزناد» وعودة العقوبات الأُممية وما تحمله من دلالات، استأنفت إيران جهودها الرامية إلى تعزيز برنامجها الصاروخي، عبر إجراء تجربة سرِّية لصاروخ باليستي، كما ذهبت التوقُّعات إلى احتمالية أن تكون إيران بصدد التصعيد في برنامجها النووي، عبر مواصلة إنتاج اليورانيوم لأغراض عسكرية. أمّا الولايات المتحدة، التي تراقب التحرُّكات

(1) موافقت با CFT نمادی از سیاست «نه تسلیم، نه انزوا» (10 مهر 1404هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 2 نوفمبر 2025م. https://bit.ly/495Rmua

(2) انتهاء القيود النووية.. وخيانات الغرب.. والتحوُّل نحو الشرق.. والأزمات المعيشية، (19 أكتوبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 2 نوفمبر 2025م. https://bit.ly/4qIxKm4

(3) «FATF»: إيران ما زالت على القائمة السوداء للدول عالية المخاطر (24 أكتوبر 2025 م)، تاريخ الاطلاع: 3 نوفمبر 2025. https://bit.ly/3JOl7VZ

الإيرانية، فقد فرضت عقوبات جديدة على أفراد وكيانات ذات علاقة ببرامج الصواريخ والطائرات المسيَّرة، في محاولة لوقف أيّ تقدُّم قد تحرزه إيران في هذا الشأن. في التقرير التالي، نناقش التجربة الصاروخية الإيرانية السرِّية، والعقوبات الأمريكية الجديدة التي استهدفت برنامجَي الصواريخ والمسيَّرات الإيرانية، فضلًا عن التكهُّنات بشأن احتمالية أن تطوِّر إيران سلاحًا نوويًّا.

أولًا: إيران تختبر صاروخًا باليستيًّا بصورة سرِّية

لطالما تباهت طهران بإنجازاتها التكنولوجية، خصوصًا عندما يتعلَّق الأمر بالمجال الدفاعي، لكنَّها هذه المرَّة حافظت على صمْتٍ غريب بشأن إطلاق صاروخ باليستي من قاعدة الإمام الخميني الفضائية. وتؤكِّد تحليلات صور الأقمار الصناعية حدوث عملية الإطلاق من هذه القاعدة التي تخضع لإدارة الهيئة الفضائية المدنية في البلاد. وقامت وكالة «أسوشيتد برس» الأمريكية بفحص شامل للفيديو غير الرسمي لعملية إطلاق الصاروخ، وكذلك صور موقع الإطلاق[1].

وجاء توقيت الإطلاق في سياق توقُّف المفاوضات النووية، وعودة العقوبات الأُممية، واحتمالية عودة الحرب مع إسرائيل.

وأظهرت الصور ومقاطع الفيديو التي نشرها سُكّان محافظة سمنان على وسائل التواصل الاجتماعي مسارًا دخانيًّا لصاروخ عند غروب الشمس، وكشفت صور الأقمار الصناعية التابعة لشركة «بلانيت لابس» آثار حروق على المنصَّة الدائرية في قاعدة الإمام الخميني الفضائي بمحافظة سمنان شمال إيران. وأكَّد الخبراء منذ ذلك الحين أنَّ الصاروخ المُطلَق كان على الأرجح من نوع الصواريخ الباليستية التي تعمل بالوقود الصلب.

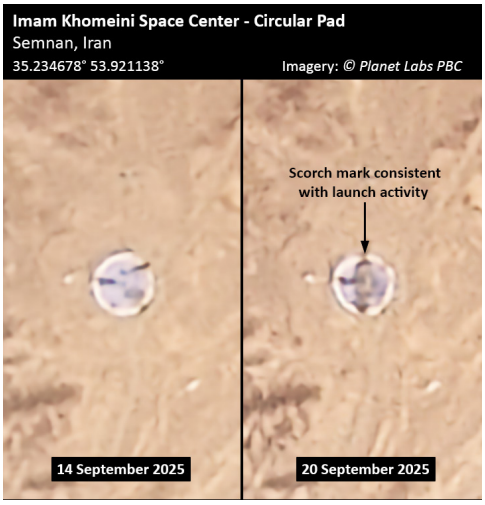

وتفاخر النائب بالبرلمان الإيراني محسن زنغنه، الذي ظهَرَ في برنامج على التليفزيون الحكومي الإيراني، بأنَّ إيران لا يمكن ردعها، وأنها تُطلِق صاروخًا باليستيًّا عابرًا للقارات. وقال زنغنه: «لن نتخلَّى عن تخصيب اليورانيوم، ولن نسلِّم اليورانيوم إلى العدوّ، ولن نتراجع عن مواقفنا المتعلِّقة بالصواريخ». وأضاف أيضًا: «في الليلة السابقة، اختبرنا أحد أكثر الصواريخ تطوُّرًا في البلاد، الذي لم

(1) Jon Gambrell, 'Iran has likely carried out an undeclared missile test, satellite photos analyzed by the AP show,' AP, September 26, 2025, https://bit.ly/4o6dqZz [Last viewed on Oct 01, 2025]

يُجرَّب حتى الآن، وكان هذا الاختبار ناجحًا، أعني أنَّه حتى في ظل هذه الظروف الصعبة نُجري اختبارًا لصاروخ عابر للقارات»[1].

يبلغ مدى الصواريخ الإيرانية 2000 كيلومتر، ما يمكِّنها من استهداف إسرائيل، وتوسّع إيران نطاق تأثير صواريخها ليشمل الولايات المتحدة. ويبلغ مدى الصواريخ البالستية العابرة للقارات نحو 5500 كيلومتر. وكانت إسرائيل قد حذَّرت الأُمم المتحدة قبل سنوات من أنَّ «ذي الجناح» المخصَّص لحمل الأقمار الصناعية، إذا جرى تحويله إلى صاروخ باليستي عابر للقارات فسيمكنه ضرْب أهداف على بُعد 5000 كيلومتر. ويبدو أنَّ الخبراء يتّفقون على أنَّ الاختبار الصاروخي غير المُعلَن عنه كان للصاروخ الفضائي «ذي الجناح» في نسخته العابرة للقارات[2].

لم يكُن اختبار الصاروخ حدثًا منعزلًا عن الأحداث الأخرى، إذ بدأت إيران بالفعل في إصلاح وإعادة بناء مواقع برنامج الصواريخ المتضرِّرة، مثل «شاهرود» و«بارشين». وتُظهِر صور الأقمار الصناعية من «بلانيت لاب» عملية إزالة الأنقاض وبناء وحدات جديدة في موقعين على الأقلّ. ومع ذلك، لم تُركَّب خلّاطات الوقود الصلب، ما يُشير إلى أنَّ المنشآت غير مهيَّأة للعمل[3].

ثانيًا: عقوبات أمريكية ضدّ شبكات إيرانية على صِلة ببرامج الصواريخ والمسيَّرات

فرضت الولايات المتحدة عقوبات على 21 كيانًا و17 فردًا، على خلفية تورُّطهم المزعوم في «الحصول على سِلَع وتقنيات حسّاسة لصالح وزارة الدفاع ولوجستيات القوّات المسلَّحة الإيرانية، بالإضافة إلى جهود إيران في إنتاج الصواريخ والطائرات العسكرية»[4]. وأسهمت هذه الشبكات في أنشطة تشمل شراء تكنولوجيا أنظمة صواريخ أرض-جو متطوِّرة، وشراء مروحية أمريكية الصُّنع بشكلٍ غير مشروع. وتشمل الكيانات، التي خضعت للعقوبات الجديدة، منظَّمة الصناعات الجوِّية والكيانات التابعة لها، بما في ذلك مجموعة شهيد باقري الصناعية، المسؤولة عن برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية التي تعمل بالوقود الصلب. كما فرضت واشنطن عقوبات على شبكات مشتريات «منظورة»، مقرّها في إيران وهونغ كونغ والصين وألمانيا وتركيا والبرتغال وأوروغواي.

ثالثًا: تكهُّنات باحتمالية أن تسعى إيران لتخصيب اليورانيوم لأغراض عسكرية

في 18 أكتوبر أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية رسميًّا انتهاء جميع التزاماتها، بموجب خطَّة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي الإيراني)، الذي مضى

(1) Hafezeh Tarikhi, Twitter/X, Sep 20, 2025, 8.47 PM, https://bit.ly/4qSbExz [Last viewed on Oct 01, 2025]
(2) Fabian Hinz, Twitter/X, Sep 21, 2025, 12.41 PM, https://bit.ly/4p3iSNz [Last viewed on Oct 01, 2025]
(3) Jon Gambrell, 'Fearing another war with Israel, Iran begins rebuilding missile sites, but key component is missing,' AP, Sep 24, 2025, https://bit.ly/4oV6PSi [Last viewed on Oct 01, 2025]
(4) Treasury Targets Iranian Weapons Procurement Networks Supporting Ballistic Missile and Military Aircraft Programs,' US Department of Treasury, Oct 01, 2025, https://bit.ly/4865jaj [Last viewed on Oct 01, 2025]

على توقيعه عقْد من الزمن. ويُعَدُّ هذا الإعلان نهايةً رسمية لكل أشكال الرقابة الدولية على البرنامج النووي الإيراني[1]. وعلى الرغم من عدم وجود تغيير ملحوظ في المنشآت النووية المتضرِّرة، فإنَّ إيران تواصل أعمال البناء في جبل بيكاكس، وهو منشأة محصَّنة تحت الأرض على بُعد ميل واحد جنوب موقع نطنز لتخصيب اليورانيوم. وتُظهِر صور الأقمار الصناعية في 30 سبتمبر بناء جدار محيط بالموقع العميق تحت الأرض، الذي سبَقَ أن أبلغت طهران الوكالة الدولية للطاقة الذرِّية بوجوده. وإجمالًا، تُظهِر الصور خمسة مداخل أو فتحات مؤدِّية إلى ممرّات تحت الأرض، إلى جانب بعض أعمال بناء أخرى لوحدات منفصلة فوق سطح الأرض. ويقع هذا الموقع على بُعد كيلومتر ونصف فقط من نطنز، لكنَّه أعمق من المنشآت النووية الإيرانية السابقة تحت الأرض، ما أثار تكهُّنات واسعة بأنَّ إيران قد تسعى لتخصيب اليورانيوم لأغراضٍ عسكرية. ولا تزال طهران تلتزم الصمت بشأن طبيعة الأنشطة في الموقع، في الوقت الذي تمنع فيه مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرِّية من الدخول إليه بشكلٍ قاطع. وفي الوقت نفسه لم يتحقَّق أيّ تقدُّم في المحادثات المباشرة مع الولايات المتحدة أو الدول الأوربية الثلاث، إذ لا تزال إيران ترفض الدخول في محادثاتٍ غير مشروطة.

الخلاصة

بعد إعادة تفعيل «آلية الزناد» وعودة العقوبات الأممية، تجد إيران نفسها مُجبَرة على إعادة بناء قُدراتها العسكرية، ما دامت الهُدنة مع إسرائيل مستمرة. ويأتي تركيز طهران المتجدِّد على تعزيز قُدراتها الدفاعية استعدادًا لأيّ هجمات قد تتعرَّض لها مستقبلًا، خصوصًا أنَّ ما تبقَّى لها من مخزون للصواريخ والبنية التحتية معرَّضٌ بشكلٍ كبير للهجمات المعادية. وفي الوقت نفسه تواصل الولايات المتحدة تكثيف الضغوط على طهران من خلال عقوبات اقتصادية وتكنولوجية جديدة لضمان عدم تحوُّل برنامجها النووي إلى برنامج عسكري، وإرغامها على تقديم تنازلات للتوصُّل إلى صفقة حول برنامجها النووي.

المجتمع الإيراني وتداعيات ما بعد حرب الـ12 يومًا

تناقل الإعلام الإيراني ومواقع التواصل الاجتماعي خطورة تنامي قضية انعدام الثقة بالنظام الإيراني، والتوقعات الشعبية للتغيير وتقديم التنازلات من قِبل الحكومة، باعتبار هذا نتيجة عكسية لتداعيات الحرب بعد تفعيل «آلية الزناد» وتشديد العقوبات الغربية على إيران، التي فاقمت عديدًا من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وشكلت تهديدًا لأمن واستقرار البلاد، وأثّرت في درجة التماسك الاجتماعي مع عودة مخاطر الحرب، مما جعل المواطن

(1) 'Iran says restrictions on nuclear programme 'terminated' as deal expires,' Aljazeera, Oct 18, 2025, https://bit.ly/49cOpbi

الإيراني أمام وضعٍ اقتصادي سيئ يوازيه ترقب حربٍ جديدة، مما استوجب سرعة تدخّل النظام الإيراني واتخاذ الإجراءات الممكنة للحد من غضب الشارع. يناقش التقرير كل ذلك في محورين يتمثلان في: تداعيات حرب الـ12 يومًا وأثرها في المجتمع الإيراني، والتوقعات الشعبية لما بعد هذه الحرب وموقف النظام الإيراني.

أولًا: استمرار تداعيات حرب الـ12 يومًا على المجتمع الإيراني

في الوقت الذي كانت فيه البلاد تكافح للوصول إلى حالةٍ من الاستقرار والتوازن على كل الأصعدة، واستعادة التماسك الاجتماعي الحاضر خلال فترة الحرب، يواجه اليوم النظام الإيراني حربًا أشد خطورةً من الحرب العسكرية، متمثلةً في انعدام الثقة والقصور الذاتي والتوقعات الاجتماعية، التي بدورها ستدمر رأس المال الاجتماعي والثقة العامة للنظام، وستضرب عواقبها نفسية المجتمع والاقتصاد الوطني، وهما من أهم الركائز الأساسية للنظام السياسي[1]، فتلك العواقب جعلت الإيرانيين في حالةٍ من الصدمة وعدم اليقين والتخبط والضياع، ووصفها خامنئي بأنها «حالة اللا حرب واللا سلام»، مؤكدًا خطورة استمرارها على البلاد. كما أن هذا الوضع عرَّض كثيرًا من الإيرانيين للإجهاد النفسي والغضب وفقدان الأمن والأمان، والخوف من عودة الشعور بألم الفقد والحرمان ممن تبقى من ذويهم، بالإضافة إلى تكرار مشاهد الجوع والعوز والجرحى والموتى وإحساسهم بالعجز حيال ذلك. وقد حذّر أستاذ علم النفس السريري بجامعة بهشتي، كاوه قادري، من صدمات ما بعد الحرب، قائلًا: «الصدمة ليست مجرد انفجارات وموت، فانهيار الشعور بالأمان، ومغادرة المنزل، والبطالة المفاجئة، ورؤية أخبار العنف المتكررة، كلها جزء من الصدمة، حتى إنّ عديدًا ممن لم يكونوا حاضرين في الحرب وكانوا في المدن يعانون اليوم من أعراض القلق والاكتئاب». وجاء تحذيره بناءً على عديد من الاستشارات وجلسات العلاج النفسي التي باشرها بعد الحرب[2]، بناءً على تصريح علي رضا رئيسي مساعد وزير الصحة العامة، إذ بلغت نسبة الإيرانيين الذين يعانون من اضطرابات نفسية نحو 25%[3]. ومما زاد حدة الأزمة، الوضع الاقتصادي الذي زاد اختناقًا بالعقوبات الأممية، والتضخم الذي بلغ نحو 35%، والبطالة التي وصلت إلى نحو 60% لمن هم في سن العمل[4]. إضافةً إلى ارتفاع معدلات

(1) موقع فرارو، وضعیت «نه جنگ نه صلح» چه زیانهای روانشناختی برای مردم دارد؟(09 سبتمبر2025م)، تاریخ الاطلاع: 10 سبتمبر2025م، https://bit.ly/3IYy5jv

(2) موقع BBC NEWS، برزخ «نه جنگ نه صلح» ایران را به کجا می برد؟(21 سبتمبر2025م)، تاریخ الاطلاع: 25سبتمبر2025م، https://bit.ly/46Vn7Dx

(3) موقع وكالة فارس، معاون وزیر بهداشت:25درصد ایرانی ها اختلالات روانی دارند!(11أكتوبر 2025م)، تاریخ الاطلاع: 14 أكتوبر 2025م، http://bit.ly/3KIkZaF

(4) موقع صحیفة جیروزالیم بوست، بازیشکیان به جای من، دیگران را به تلاش برای نجات شهر متهم می کند، (27 سبتمبر 2025م)، تاریخ الاطلاع: 30 سبتمبر2025م، http://bit.ly/4gLsd9P

الركود الاقتصادي وارتفاع الأسعار، وضعف الإنتاج والاستثمار، بسبب توقف عديد من الشركات والمصانع في مختلف القطاعات، وانهيار البنى التحتية، والافتقار إلى العدالة الاجتماعية وعدم المساواة في توزيع الدخل، مما فاقم حدة الفقر والعنف والجريمة والفساد الهيكلي، وارتفاع معدلات الهجرة، وزيادة العزوف عن الزواج والإنجاب، وتدني المستوى المعيشي والتعليمي، حيث يعجز عديد من الأُسَر عن تلبية متطلبات التعليم التي تفوق إمكانيات دخلها الشهري، مما يجعلها تشغّل أطفالها للمساعدة في كسب لقمة العيش. وقد يسهم ذلك في تفشّي الجهل، إضافةً إلى القصور في مستوى الخدمات الطبية وضعف إمكانياتها وعجزها عن توفير الأدوية، إلى جانب ما أنتجته الحرب من اختلالاتٍ في الثقافة السائدة للمجتمع الإيراني وأيديولوجيته. كل تلك التداعيات والآثار قد تؤدي إلى انقساماتٍ وتوتراتٍ داخلية تقود إلى حالةٍ من التفكك والتآكل الداخلي، الذي بدوره قد يؤجج عديدًا من الحركات الاحتجاجية التي تطالب بإحداث تغييرٍ في النظام[1].

ثانيًا: التوقعات الشعبية لما بعد حرب الـ 12 يومًا وموقف النظام الإيراني

ارتفع سقف توقعات الشعب الإيراني الذي أظهر صموده أمام إسرائيل، وتوقع من الحكومة الإيرانية تقديم مزيد من التنازلات لهم، خصوصًا في مجال الحريات الاجتماعية، لاستمرار الحفاظ على الانسجام والوحدة الوطنية. وفي هذا الصدد قال النائب السابق للرئيس محمد أبطحي إنَّ قادة إيران في موقفٍ صعب؛ من جهةٍ يفكرون في تخفيف بعض القيود للحفاظ على وحدة الناس، ومن جهةٍ أخرى يخشون أن يؤدي التخفيف إلى انهيار النظام. ومن أبرز تلك القيود ما هو متعلق بالقانون الجديد للحجاب الإلزامي[2]، الذي أقره «المحافظون المتشددون» في البرلمان، وقوبل بالرفض من قِبل الرئيس «الإصلاحي» مسعود بزشكيان، بحجة أنَّ تطبيقه قد يشعل انتفاضةً شعبيةً. وقد أشارت التقديرات الحالية إلى أنَّ ثلث الإيرانيات لا يرتدين الحجاب[3]. ويبدو أن النظام الإيراني عمد لتهدئة الجبهة الداخلية بالاستجابة لهذه المطالب، فقد لوحظ أن لهن حرية غير مسبوقة، فلم يعُد لدوريات الإرشاد أثر، وتوقفت الغرامات ومصادرة سيارات غير المحجبات، ولم يعدن يواجهن أي

(1) موقع فرارو، وضعیت «نه جنگ نه صلح» چه زیانهای روانشناختی برای مردم دارد؟، (09 سبتمبر2025م)، تاریخ الاطلاع: 10 سبتمبر2025م، https://bit.ly/3IYy5jv

(2) FINANCIAL TIMES, After the shock of war, Iranians yearn for change, (August 27, 2025), accessed: Sep. 10, 2025, https://bit.ly/4mTEHNT

(3) The Guardian, The people stood up: how war turned Iran towards everyday nationalism, (Sep. 07, 2025), accessed: Sep. 10, 2025 ،https://bit.ly/3WyTov3

قيودٍ من الحكومة في اختيار زيهن في الأماكن العامة، على الرغم من تجاوز ذلك للعرف الاجتماعي والثقافي المعتاد سابقًا[1]. ولم يقف الأمر على ذلك، بل طالت توقعاتهم ووصلت مطالباتهم إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين، وتخفيف قبضة الدولة الأيديولوجية على التليفزيون الرسمي، وتخفيف القيود على الإنترنت[2].

وفي إطار استعادة ثقة الشعب بالنظام، طالب بزشكيان بتحويل المساجد الإيرانية البالغ عددها نحو 80 ألف مسجد إلى مراكز لحل مشكلات الأحياء مع ضرورة مشاركة جميع الأفراد والشرائح من المانحين والمنظمات غير الحكومية ورجال الدين والأحزاب وغيرهم[3]. وخلال زيارة مسعود بزشكيان لمحافظة سيستان وبلوشستان على اعتبار أنَّها إحدى المحافظات المحرومة، أكد بناء وافتتاح 2200 مدرسة بالتعاون مع الشعب والعمل على تحسين جودة التعليم[4] وتحقيق العدالة التعليمية. كما ركز على تنفيذ خطة «كالا برج»، وهي عبارة عن قسائم إلكترونية بها رصيد ائتماني لشراء السلع، وقد زِيدَت إلى أربع مراحل لدعم سبل العيش وتخصيصها للفئات منخفضة الدخل[5]. وكان ذلك انطلاقًا من تأكيد المرشد علي خامنئي لأهمية قضية سبل العيش والإسكان ومطالبته بالسيطرة على الزيادة غير المنظمة في الأسعار واتخاذ إجراءاتٍ لتوفير السلع الأساسية للمواطنين[6]. ولم يغفل بزشكيان ضرورة الوقوف على قضية سوء الإدارة في البلاد ومواجهة المشكلات والتحديات الداخلية[7]، مع تأكيد إستراتيجية تحسين العلاقات مع دول الجوار والتعاون مع المنظمات الإقليمية مثل «بريكس» و«شنغهاي» والالتحاق باتفاقيات «باليرمو» ومنع تمويل الإرهاب CFT لتحقيق المصالح الوطنية.

الخلاصة

دخلت إيران مرحلةً جديدةً قد تكون أشد خطورة من الاعتداءات الخارجية، ووقع النظام بين خياراتٍ صعبة، إما أن يمتثل لإرادة الشعب الذي ساند في أثناء الحرب، ويستعيد ثقته وتماسكه

(1) موقع النهار، إيران ما بعد الحرب مع إسرائيل: حرية اجتماعية غير مسبوقة تثير التساؤلات، (03 سبتمبر2025م)، تاريخ الاطلاع: 10 سبتمبر 2025م، https://bit.ly/4mR9rz6

(2) FINANCIAL TIMES, Op.cit.

(3) موقع خبرگزاری دانشجویان ایران (ایسنا)، پزشکیان: نباید تصور کرد دولت به تنهایی می‌تواند همه مشکلات را حل کند، (11سبتمبر2025م)، تاریخ الاطلاع: 14 سبتمبر2025م، https://2u.pw/qM3X4C

(4) موقع هم میهن، پزشکیان: ما را با مکانیسم ماشه می ترسانند، چون زندگی مان را به این دو ماده گره زده ایم، (1أكتوبر2025م)، تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر2025م، https://bit.ly/4o1LhTM

(5) موقع خبرگزاری دانشجویان ایران (ایسنا)، (11 سبتمبر2025م)، تاريخ الاطلاع: 14سبتمبر2025م، https://bit.ly/4gVX0kei

(6) بي بي سي، خامنه‌ای: حالت نه جنگ نه صلح برای کشور خطرناک است، (07 سبتمبر2025م)، تاريخ الاطلاع: 10سبتمبر 2025م، https://bit.ly/4mWB2Pz

(7) يوتيوب، سكاي نيوز عربية، تصريحات صادمة من بزشكيان تثير الجدل في إيران وتشعل غضب خامنئي، (26 أكتوبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 27 أكتوبر 2025م، https://bit.ly/3L5pQ67

لحاجته إليه من أجل تضميد جراح البلاد والنهوض بها، ومواجهة حربٍ محتملة قد تكون أقوى من سابقتها، وإما أن يمارس سلطته وهيمنته ويشدِّد من سياسته القمعية، ويدخل في صراع قد يثير سخط الشعب، ويؤجج ثوراتٍ وانقلاباتٍ تخنق البلاد وتسقط النظام. ورغم أنَّ المؤشرات تدل على أنَّ النظام قد يتجه لتقديم بعض التنازلات، خصوصًا في مسألة الحريات لإدارة المرحلة في ظل عجزه عن حل المشكلات ذات الأبعاد الاقتصادية نتيجة العقوبات الجديدة، فإنّ مع هذا يبقى هاجس الاضطرابات واردًا في ظل غياب أي أفقٍ للمستقبل.

توظيف الفتوى الدينية في الانتخابات العراقية

في البيت الشيعي العراقي تصدعٌ كبيرٌ مع انعقاد الانتخابات البرلمانية في الحادي عشر من نوفمبر الحالي، وسرعان ما استخدمت القوى الدينية والسياسية الدين والمذهب لتعزيز شرعيتها داخل الجماعة الشيعية، فبعضهم يخشى من قرار مقاطعة «الصدريين» للانتخابات باعتبار ما لذلك القرار من تأثير محتمل في شرعية الانتخابات والتيار الفائز بها، فاستخدموا الدين لحثّ الناس على المشاركة في الانتخابات ما بين قائل بوجوب المشاركة، وقائل إنها حفظ لبيضة المذهب! أما «الصدريون» فأفتوا بحق الناس في المقاطعة، وتبرأ مقتدى الصدر ممن يشارك فيها، وحذّر كذلك من مخططات استهداف مقرات اللجان الانتخابية. والسؤال المهم هنا: لماذا يُستحضر الدين في هذا الحدث؟ وما المقاصد الكبرى لهذا الاستحضار؟ هذا ما سنُبيِّنه في هذا الملف.

أولًا: الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات

يرفض مقتدى الصدر المشاركة في الانتخابات، ويرى أن المشاركة فيها تخدم الفساد والمفسدين، ويدعو إلى المقاطعة التامة لها، وذلك موقف قديم له، إذ قال في يوليو 2025م: «من شاء فليقاطع، ومن شاء فليتخذ شهوة السلطة سبيلًا»[1]. ويبرر قرار المقاطعة بقوله: «حينما أمرتُ بمقاطعة الانتخابات لم أكن أبتغي تأجيلها أو إلغاءها على الإطلاق، لكن ما يحزنني أن يشترك بها شعب عظيم كي ينتخب الفاسدين والوقحين وسُرّاق المال الذي لم يُسترجع حتى الآن»[2].

وقد ظن البعض أن الصدر سوف يتراجع عن قرار المقاطعة مع الوقت، بيدَ أنه لا يزال مُصِرًّا على المقاطعة التامة والشاملة حتى اليوم، فقد تبرأ ممن خالفوا رأيه في المقاطعة من المنتمين إلى التيار «لأنهم ميالون إلى الفساد وعاصون للأوامر والتوجيهات، فقاطعوهم»[3]، حسب قوله. والأوامر التي يقصدها الصدر هنا هي الأوامر الدينية قطعًا، لأن السياسة

(1) سي إن إن، طالب بتسليم السلاح وحل الميليشيات.. مقتدى الصدر يدعو لمقاطعة الانتخابات البرلمانية بالعراق، (04 يوليو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 01 أكتوبر 2025م، https://bit.ly/4nviw1L

(2) المرجع نفسه.

(3) منشور رسمي على صفحة مقتدى الصدر على الفيس بوك، (13 سبتمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 29 سبتمبر 2025م، https://2u.pw/x2e7Wx

من أمور التدبير الظنية التي تختلف فيها الأنظار، بيدَ أنّ الصدر يرى هنا أن أمرًا دينيًّا يشمل ما هو سياسي أيضًا قد صدر منه، وبالتالي يجب على أتباعه من «الصدريين» تنفيذه دون مخالفة أو عصيان.

ولكي يُضفي الصدر بُعدًا رُوحانيًّا أكثر على قرار المقاطعة، وإرسال رسالة تطمين لجمهوره، قال إنه رأى رؤيا في المنام تجمعه بوالده وشقيقه، مما اعتبرها إشارة إلى رضا والده عن قراره بمقاطعة الانتخابات[1].

ثانيًا: القول بوجوب المشاركة

ثمة فريقٌ آخر مناهض للصدر، قال بوجوب المشاركة في الانتخابات، وهذا يعني «الوجوب الأصولي والفقهي»، لا مجرد الوجوب السياسي في إطار المنافسة السياسية، وبالتالي تبرز معضلة مزج الشأن الديني بالسياسي، فمَراجع دين يرون وجوب المشاركة ومن ثم إثم من لم يشارك، وفريقٌ آخر يرى وجوب المقاطعة ومن ثم إثم من لم يقاطع، ويبقى الجمهور متجاذَبًا بين الفريقين لا يقدر على تحديد خياراته السياسية التي تعلقت، بفعل مَراجع الدين، بالسياسة فصَعُب عليه الخيار السياسي العادي وبات ضربًا من الدين والتعبد.

وإذا كان مقتدى الصدر و«الصدريون» هم أبرز دعاة المقاطعة، فإنّ خصومهم من «الإطار التنسيقي» والحركيين الشيعة كـ«حزب الدعوة» و«عصائب أهل الحق» وغيرهما من الفصائل الدينية والمسلحة استخدموا الدين لمواجهة دعوات المقاطعة، مع ما لـ«الصدريين» من ثقلٍ وحضورٍ وتنظيم يُخشى معه التأثير في نتائج الانتخابات ونسبة المشاركة ومن ثم شرعية «الإطار التنسيقي» الذي يأمل ملء فراغ «الصدريين» والحلول محلهم. ولذا يقرر أحد المعممين الشيعة أنَّ «العزوف عن الانتخابات مثل من باع عرضه»[2]. ويقول معممٌ آخر: «من لا ينتخب هذه السنة فهو خائن للمذهب، وخائن للشعائر، لأن على التشيع مؤامرة كبيرة»[3]. ومعممٌ آخر يصف المقاطعين بـ«الحمقى»[4]. أما أبرز المعممين الشيعة الذين أوجبوا المشاركة في الانتخابات فكان آية الله محمد تقي المدرسي، وقد استدلّ بآياتٍ من القرآن والسنّة على الإصلاح والتواصي بالحق، ومن ثم البحث عن المرشح الأكفأ لاختياره، لمراقبة شؤون

(1) يوتيوب، قُضي الأمر.. الصدر يقطع الشك باليقين بشأن مقاطعته الانتخابات، (27 أكتوبر 2024م)، تاريخ الاطلاع: 30 أكتوبر 2024م، https://bit.ly/43Eykr3

(2) يوتيوب، معمم يدعو العراقيين إلى المشاركة في الانتخابات، (16 سبتمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 01 أكتوبر 2025م، https://bit.ly/4pPwxch

(3) يوتيوب، معمم يروج للانتخابات بشكل طائفي، (14 سبتمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 30 سبتمبر 2025م، https://bit.ly/4nyq6J7

(4) يوتيوب، معمم يصف مقاطعي الانتخابات بالحمقى، (21 سبتمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 01 أكتوبر 2025م، https://bit.ly/485Cjjz

البلد سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا[1]. واستعمل المدرسي «الوجوب» لحسم المسألة فقهيًّا وسياسيًّا. والمدرسي مرجعٌ شيعي معترف به، وبالتالي فكأن دخوله على خط الأزمة هو رسالةٌ مباشرةٌ إلى مقتدى الصدر الذي لم يصبح مرجعًا «مجتهدًا» حتى اليوم، أو لم يعلن عن ذلك بعبارةٍ أوضح، ولذا تترَّس الصدر خلف المرجعية العليا بالنجف محاولًا القول إنَّه يتبع تعليماتها التي توجهت إلى محاربة الفساد السياسي، والدعوة إلى حصر السلاح المنفلت في يد الدولة، وتغيير وجوه الفاسدين، لكن في الوقت نفسه فإن المرجعية لم تدعُ إلى مقاطعة الانتخابات حتى الآن بصورةٍ مباشرة، بل تدعو دائمًا إلى حسن الاختيار، وإلى عدم تجريب المُجرَّب.

ثالثًا: التأثير في الشرعية السياسية

السؤال المهم في هذا السياق، بالنسبة إلى الفريقين المتنازعين: هل الانتخابات من دوائر الشأن الديني أم من دوائر الشأن السياسي؟ فإنْ قيل إنَّ الانتخابات من جملة الأمور الدينية فإنَّ الحلال والحرام يدخلها، أما إذا كانت من مجمل الأمر السياسي، وهو ما استقرت عليه النظرية السياسية، فإنَّ الاجتهاد السياسي هو الأصل في الحكم عليها وليس الدين أو الثوابت الدينية. لكن الملحظ المهم هو أنَّ الحركيات الشيعية تتعامل مع السياسي والديني دون تفرقةٍ تُذكر، على الأقل في الجانب العملي والممارساتي.

كذلك فإنَّ إقحام الدين والفتوى الفقهية في أمر التدبير والسياسة ينعكس على مسألة الشرعية السياسية ويؤثر فيها، بل ربما كان هذا الإقحام متعمدًا من قِبل البعض من أجل هذا التأثير خصوصًا، فالمجتمع الشيعي العراقي لا يزال يؤمن بالتقليد الفقهي وينظر نظرةً خاصةً إلى الحوزة العلمية ورجال الدين، ولا يزال يرفدهم بـ«الخمس» والموارد المالية، ولذا فهو منقسمٌ بين تقليد المرجعيات الفقهية. لكن هذا التقليد لا يتوقف عند ما هو فقهي وتعبُّدي، بل يمتد إلى ما هو سياسي أيضًا. وهذا يُحيلنا إلى مسألة أهم وأعمق، وهي مسألة ولاية الفقيه، فالعراق وإن لم يكن بيئةً خصبةً لولاية الفقيه على الأقل من ناحية تقريرات المرجعيات الفقهية، إلا أن الواقع مختلفٌ، فكثيرٌ ما يُتعامل مع مسألة الانتخابات باعتبارها مسألة دينية قطعية لا تقبل الخلاف السياسي، وبالتالي كأن للفقهاء ولاية تامة تشمل ما هو سياسي لكنها ولاية يُتعامل معها في إطار الأمر الواقع ومجمل الإكراهات السياسية. وكذلك هي ولاية من غير سلطة حقيقية تقتضي امتلاك القوة والمؤسسات والأجهزة السيادية والمؤسسات الأمنية، وبالتالي فإن المراجع القائلين بولاية الفقيه في العراق لا يملكون تغييرًا حاسمًا في المشهد إلا الجدل السياسي والديني مع خصومهم ومحاولة التأثير في الجماهير وإقناعهم.

(1) وكالة أنباء الحوزة، آية الله المدرسي يحث العراقيين على المشاركة في الانتخابات القادمة، (25 سبتمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 28 سبتمبر 2025م، https://2u.pw/EXThWE

الخلاصة

يبدو الدين حاضرًا بقوة في المشهد السياسي العراقي، فيستخدمه الجميع لتعزيز الشرعية السياسية والحضور الجماهيري ومحاولة التأثير في عملية الانتخابات، فمقاطعة الانتخابات باتت واجبة بعد أن كانت حرامًا في نظر البعض، والمشاركة صارت فرضًا بعد أن كانت ممنوعة في نظر آخرين، وذلك يستدعي سؤال التوظيف السياسي للدين بين الحركيات الشيعية داخل الجماعة الشيعية نفسها، ومن ثم تعرضها للتشظي والانقسام الداخلي، فضلًا عن الانقسامات الخارجية بين عموم الأحزاب والتيارات الدينية والمذهبية. وربما مثل هذا الإقحام الديني في الشأن السياسي التدبيري القابل لاختلاف وجهات النظر يفضّ الجماهير عن تلك الأحزاب الشيعية على المدى البعيد، أو تبرز أطراف أكثر فاعلية تغيّر المشهد السياسي أو تسهم في تغييره، وإن كان هذا صعبًا الآن بسبب بعض الفاعلين المؤدلجين، وشبكات المصالح العابرة للحدود. والحاصل أنَّ مبررات مقاطعة الانتخابات موجودة حتى في جميع الانتخابات السابقة، ولذا فإنّ استعمال الدين للقول بوجوب المشاركة أو وجوب المقاطعة الآن هو عملٌ سياسي مجرد، لا يمكن فهمه واستيعابه إلا في إطار النزاع السياسي بين الفصائل المختلفة، ولذا فمن المرجح أن تبقى المرجعية العليا بعيدةً عن هذا الصراع وتبقى في موضع الناصح والموجِّه فحسب.

التفاعلات الإيرانية العربية

التفاعلات الإيرانية مع بعض دول العالم العربي، شهدت سلسلة من التطورات خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2025. في العراق شهدنا محاولتَي اغتيال لمرشحين سُنيين اثنين في الانتخابات البرلمانية، فضلًا عن تعيين الإدارة الأمريكية مبعوثًا جديدًا إلى العراق على ما يبدو بهدف هندسة المرحلة المقبلة من الحكم بالعراق. وفي سوريا أثارت زيارة الرئيس أحمد الشرع لموسكو تفاعلات واسعة داخل الأوساط السياسية والإعلامية الإيرانية، وطرحت عدة تساؤلات حول موقع طهران في المعادلة السورية الجديدة. أما اليمن فبرزت أهم ملامح مشهده السياسي في استمرار التهديدات البحرية والتصعيد ضد إسرائيل وجمود التسوية السياسية والتدهور الحادّ في الأوضاع الإنسانية والحقوقية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

وسوف نرصد التفاعلات الإيرانية العربية من خلال المحاور الثلاثة التالية:

- **ملامح المشهد العراقي قُبيل انعقاد الانتخابات البرلمانية.**
- **زيارة الشرع إلى موسكو من منظور إيراني.**
- **الحوثيون بين التصعيد الإقليمي وتجميد التسوية السياسية.**

ملامح المشهد العراقي قبيل انعقاد الانتخابات البرلمانية

بينما تقف التحالفات السياسية العراقية على أعتاب انعقاد الدورة السادسة من الانتخابات البرلمانية، شهد العراق خلال أكتوبر 2025م تطورات غاية في الأهمية، تعكس توجُّسًا شيعيًّا من نتائج الانتخابات المقبلة، ورغبة في خلط الأوراق والتأثير في المشهد العراقي برمّته، متمثِّلة في محورين، أوّلهما: الاغتيالات بحق سُنّيين مترشحين للانتخابات، وثانيهما: تعيين الولايات المتحدة مبعوثًا خاصًّا للرئيس الأمريكي لهندسة المرحلة المقبلة مِن حُكم العراق، وذلك على النحو التالي:

أولًا: اغتيالات رموز النواب السنّة من الشباب

تعرَّض اثنان من المرشحين السنّة لعمليتَي اغتيال، الأولى ناجحة استهدفت عضوًا بمجلس محافظة بغداد، هو صفاء المشهداني، في 15 أكتوبر 2025م، في أثناء عودته إلى مقرّ منزله بالطارمية، بعد مشاركته في مؤتمره الانتخابي، وذلك بعبوة لاصقة من نوع «تاهو»، لصقت في أسفل سيارته، ما تسببت في انفجار شديد أودى بحياته على الفور، وإصابة أربعة آخرين كانوا معه في السيارة بإصابات متفاوتة. العملية الثانية فاشلة، بحق عضو بمجلس محافظة بغداد أيضًا، هو مثنى العزاوي، ووقعت في منطقة اليوسفية جنوب بغداد بعد ثلاثة أيام فقط من اغتيال المشهداني، عبر إطلاق النيران بشكل مباشر على مكتبه، ما أدى إلى إصابة اثنين كانا برفقته.

الطارمية واليوسفية قضاءان في حزام بغداد ذي الأغلبية السنّية، وتنتشر فيهما الميليشيات المسلحة الموالية لإيران، وبخاصة النجباء وكتائب حزب الله العراقي، بذريعة تأمين القضاءين خشية عودة التنظيمات الإرهابية. والمرشحان السنّيان مشهود لهما شعبيًّا -وكما تكشف صفحاتهما على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»[1]- بأنهما اجتماعيان من فئة الشباب الصاعد والنشط في الأعمال الخدمية والخيرية، وصوتهما عالٍ ضد الانتشار الميليشياوي والسلاح المنفلت، ومحارِبان شرِسان للفساد، ويسعيان لتثبيت سلطة الدولة والأمن في مناطق شمال بغداد، ويحظيان بشعبية جماهيرية عريضة ومتصاعدة قد تخصم من رصيد المنافسين الشيعة في محافظة بغداد. ومن أبرز أنشطتهما ما يلي:

1. صفاء المشهداني كان له دور بارز ولافت في جهود خدمات المياه والكهرباء وتيسير الزواج ومبادرات الصلح، إلخ. والأبرز أنه معنيّ بملف الأراضي الزراعية، الذي يُعَدّ من المحرِّمات بالنسبة إلى الميليشيات المنتشرة في الطارمية. ويُلحظ أنه قبل اغتياله بيوم واحد أصدر مجلس محافظة بغداد قرارات حاسمة بشأن الأراضي الزراعية في بغداد تتعارض ومصالح الميليشيات، أخطرها[2]: إلزام مديرية زراعة بغداد عدم منح أي استثمار أو تخصيص أراضٍ دون موافقة الحكومة المحلية (مجلس المحافظة)، وإلغاء جميع الإجازات الاستثمارية الممنوحة

(1) الصفحات الرسمية لصفاء المشهداني: https://urli.info/1j43G ، ولمثنى العزاوي: https://urli.info/1j43Q

(2) العربية ABC، مجلس محافظة بغداد يصدر قرارات مهمة بشأن الأراضي الزراعية والاستثمار، (14 أكتوبر 2025م)، تاريخ الاطلاع 2 نوفمبر 2025م، https://urli.info/1j44J

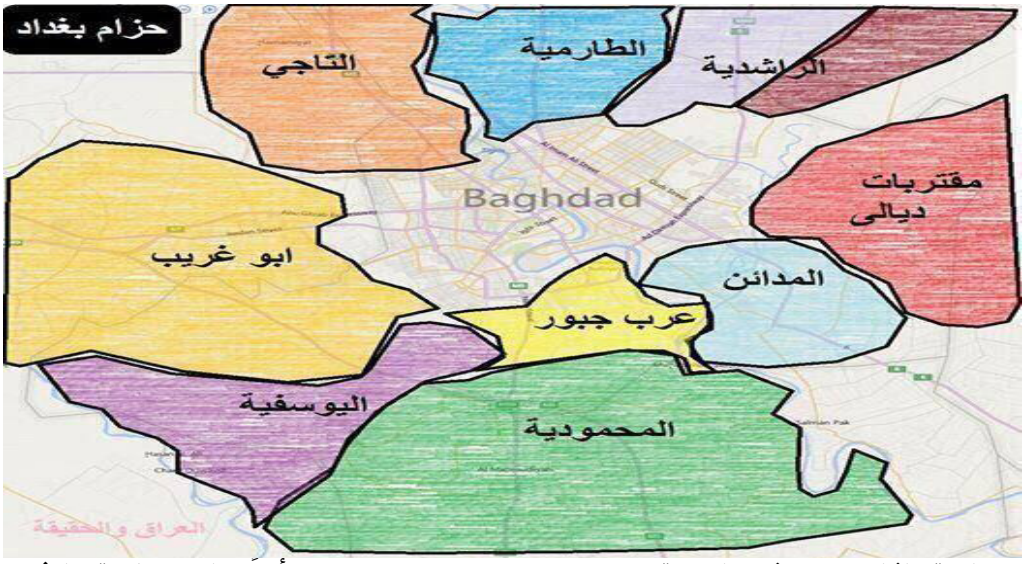

مخالفة لذلك. بهذه الفقرة ستخسر الميليشيات كل الأراضي والاستثمارات التي انتزعتها بطريقة مخالفة.

2. مثنى العزاوي صديق مقرب للمشهداني، ومعنيّ بملف حساس للغاية: الأتمتة والحوكمة الإلكترونية لتحويل إدارات محافظة بغداد إلى إدارات ذكية، ما من شأنه محاربة الفساد والفاسدين، وهو يتعارض مع دولة الميليشيات.

صفاء ومثنى من جيل الشباب السنّي الأصغر عمرًا مقارنة بجيل محمد الحلبوسي ومثنى السامرائي وخميس الخنجر وزياد الجنابي، وهؤلاء لهم صفات شخصية مختلفة تمامًا عن جيل الحلبوسي والخنجر والجنابي، أبرزها الإيمان بالأفكار الرقمية والتكنولوجية الحديثة، لا الأفكار المؤدلجة، والاستقلالية الشديدة ورفض الاستقطابات الطائفية والعرقية مقارنة بالأجيال السابقة التي نشأت في بيئة تجعلها تقبل الاستقطابات في سبيل المصلحة والمنفعة.

ومن بين صفاتهم أيضًا الديناميكية والرفض لاستمرارية الواقع الصعب المعيش، والجرأة في المطالبات وعلوّ الصوت، وعدم الاكتراث لخطورة السلاح على حياتهم، والتمرد على التسلسلات الهرمية التقليدية بدافع عدم مواكبة التطورات الحديثة.

ثانيًا: تعيين مبعوث أمريكي خاص للعراق

على ضوء التطورات الإقليمية التي تلقت خلالها إيران ومحورها ضربات تاريخية أنهكتها وجعلتها منكفئة ودفاعية بعدما ظلّت لسنوات هجومية، واعتبار الولايات المتحدة العراق هدفًا تاليًا لتحريره من إيران، عيَّن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مبعوثًا خاصًا له في العراق، هو مارك سافايا، وكلَّف -حسب التقارير الإعلامية- سافايا، الذي كان أحد أبرز أقطاب ممولي حملته الانتخابية في ولاية ميشيغان التي لعبت دورًا بارزًا في حسم الولاية المتأرجحة لصالحه، مهامَّ: إنهاء ملف الفصائل واحتكار الدولة للسلاح بحلّ الحشد الشعبي وتسلُّم السلاح المنفلت،

وإبطال قانون الحشد الشعبي، وهندسة الحكومة العراقية الجديدة، لا سيما الوزارات السيادية: المالية والنفط والداخلية والدفاع ومحافظ البنك المركزي[1]، وتعزيز العلاقات الاقتصادية الأمريكية-العراقية.

وأشار المحللون إلى أنّ سافايا يُعَدّ حاكمًا أمريكيًّا جديدًا للعراق. وقد وُصف التصريح الأول له: «أريد أن أجعل العراق عظيمًا من جديد» بالوصائي. وربما فضّل الرئيس ترامب بتعيين سافايا التعامل مع بغداد مباشرة عبر البيت الأبيض بعيدًا عن القنوات التقليدية الدبلوماسية المعتادة المحصورة في العمل الدبلوماسي فقط. أما المبعوث الخاص فسيكون له مطلق الصلاحية في التحرك على كل المستويات. كذلك سبق أن تمكنت وساطته من عقد صفقة ناجحة مع الميليشيات المسلحة في العراق للإفراج عن صديقته الباحثة الروسية-الإسرائيلية إليزابيث تسوركوف، لكونه عراقي الأصل -مسيحيًّا- وعلى إطلاع كافٍ بالحالة العراقية، ويمتلك شبكة علاقات واسعة مع الرموز العراقية.

أما مسألة تعيين تاجر ماريغوانا (الحشيش) للمهمة فقد تتماشى وعقلية الرئيس ترامب في الخروج عن المألوف وعدم الإيمان بالقنوات التقليدية، وإيمانه بالقنوات البراغماتية السريعة وبالعقول التجارية في هندسة الصفقات، وبالتالي يمكن أن يلعب سافايا دورًا بارزًا في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين واشنطن وبغداد.

الخلاصة:

تُفيد المعطيات بأن العراق مقبل على مرحلة جديدة في توجُّهاته الداخلية والخارجية بعد الانتخابات السادسة التي يُتوقع أن تكون مغايرة تمامًا لجولات الانتخابات السابقة، لذلك تخشى إيران وتحالفاتها في العراق من تداعيات المرحلة المقبلة على مكتسباتها، نتيجة الضغوط الإقليمية والدولية، لذلك تعمل على تأكيد قدرتها على خلط الأوراق، لتجد القوى الشيعية غير الراضية على انعقاد الانتخابات ضالّتها في تأجيج الأجواء عبر ممارسة الاغتيالات، وبالتالي بث رسائل بأن البيئة العراقية غير مستقرة أمنيًّا وغير جاهزة لإجراء انتخابات برلمانية، إذ إنّ صعود جيل جديد من الشباب السنّي في الانتخابات القادمة بهذه الأفكار والاتجاهات ربما بات يشكّل أكبر وأخطر، بل وأشرس، تحدٍّ أمام مسار اللا دولة أو دولة الميليشيات في العراق لكونه جيلًا رافضًا وناقمًا على المعادلة القائمة، والأخطر أنه بات يحظى بجماهيرية شعبية عريضة تجعله في صدارة المشهد الانتخابي في الدورة السادسة.

زيارة الشرع إلى موسكو من منظور إيراني

تُعَدّ زيارة الرئيس السوري أحمد الشرع إلى موسكو واحدة من أبرز المحطات السياسية في مسار العلاقات السورية-الروسية-الإيرانية منذ سقوط النظام السوري السابق، إذ شكّلت، بما حملته من رمزية غير اعتيادية لسلطةٍ كانت حتى وقت قريب هدفًا للجهود العسكرية والدبلوماسية الروسية التي

(1) قناة الرشيد، واشنطن تبلغ بغداد: وزارات في الحكومة المقبلة ومن يشغلها ستكون من اختيارنا حصرًا، تاريخ الاطلاع 2 نوفمبر 2025م،

انصبَّت على حماية بشار الأسد ونظامه قبل انهياره، مؤشرًا على دخول الملف السوري مرحلة جديدة من إعادة **ترتيب مواقع الأطراف الفاعلة ومراجعة شكل العلاقات والمصالح بينها بما يتناسب مع المتغيرات السياسية الجديدة**. غير أن البعد الأبرز يتمثّل في الموقف الإيراني، إذ تجد طهران نفسها أمام تطور يثير قلقها، خصوصًا أن أحد أقرب حلفائها السابقين وشركائها في الملف السوري، أي روسيا، اتخذ موقعًا متقدمًا عليها بانفتاحه المباشر والسريع على دمشق الجديدة.

يسعى هذا التقرير لقراءة مؤشرات هذه الزيارة عبر الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المركزية التي يثيرها هذا التطور، أبرزها: ما الدوافع التي تقف خلف انفتاح القيادة السورية الجديدة على موسكو في هذا التوقيت؟ وإلى أي مدى يعكس هذا الانفتاح تحولًا في أولويات دمشق الخارجية وطبيعة مقاربتها للسيادة والتحالفات؟ وكيف تنظر إيران إلى هذا التقارب السوري-الروسي؟ وما ملامح إستراتيجيتها في التعامل مع المتغيرات الجديدة؟ وهل تمثل هذه الزيارة بداية لنهاية النفوذ الإيراني في سوريا أم فرصة لإعادة صياغة دورها عبر القناة الروسية؟ ولمقاربة هذه التساؤلات يمكن تناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولًا: الحسابات السورية في الانفتاح على موسكو وحدود البراغماتية

أحدثت زيارة الرئيس السوري أحمد الشرع إلى موسكو في أكتوبر 2025م[1] موجة واسعة من الجدل في الأوساط السياسية والإعلامية السورية، إذ تباينت القراءات بين من رآها ضرورة تمليها متطلبات المرحلة ومصالح الدولة، وبين من اعتبرها ابتعادًا عن تطلعات السوريين للقطيعة مع تركة النظام السوري السابق. رغم ذلك، تتعامل القيادة السورية مع الانفتاح على روسيا بوصفه خيارًا إستراتيجيًّا لا يمكن تجاهله في ظل موازين القوى الدولية الراهنة. فموسكو، رغم إرثها الثقيل في الأزمة السورية، لا تزال تمتلك أوراقًا مهمة في المشهد الدولي، بدءًا من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن وقدرتها على التأثير في مسارات العقوبات، وصولًا إلى إمكاناتها الاقتصادية والاستثمارية التي تحتاج إليها دمشق في مرحلة إعادة الإعمار. ومن هذا المنطلق تسعى الحكومة السورية الجديدة إلى توظيف العلاقة مع روسيا ضمن سياسة إعادة التموضع الخارجي، بهدف كسر العزلة الدولية واستعادة حضورها الدبلوماسي، مع الحرص على أن تبقى هذه العلاقة محكومة بحدود السيادة الوطنية وعدم الارتهان الكامل لموسكو.

موسكو من جانبها تدرك حاجتها إلى تجاوز محنة سقوط النظام السوري السابق والاعتراف بواقع الميدان، وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية، خصوصًا في قاعدة حميميم الجوية، وقاعدة طرطوس البحرية، هذا من ناحية، والحفاظ على استثماراتها ومصالحها الاقتصادية في سوريا الممتدة عبر عشرات المجالات والمشروعات الاقتصادية، خصوصًا في مجال الطاقة، من ناحية أخرى.

(1) وكالة العربية السورية للأنباء، الرئيس الشرع يصل إلى روسيا في زيارة رسمية لإجراء مباحثات مع نظيره الروسي، 15 أكتوبر 2025م، https://bit.ly/4p131PH.

ثانيًا: إيران بين القلق والترقب في المشهد السوري الجديد بعد زيارة الشرع لموسكو

أثارت زيارة الرئيس السوري لموسكو، ولاحقًا زيارة المبعوث الروسي في سوريا ألكسندر لافرينتييف لطهران، تفاعلات واسعة داخل الأوساط السياسية والإعلامية الإيرانية، وطرحت تساؤلات حول موقع طهران في المعادلة السورية الجديدة، ففي حين رأى بعض الصحف الإيرانية **في زيارة الشرع إلى موسكو سببًا لقلق سياسي محسوب**، يتمثّل في احتمال أن تكون موسكو بصدد ترسيخ علاقة مباشرة أكثر مع دمشق تُقلّص أهمية العامل الإيراني بوصفه حلقة ربط أساسية فيها، وأن الزيارة اللاحقة لمبعوث بوتين هدفت إلى طمأنة إيران على استمرار شراكتها مع موسكو رغم التغيرات في سوريا، لكن المقابل تحدثت وسائل إعلام أخرى -كصحيفة شرق[1] وغيرها- عن دبلوماسية روسية لبناء الجسور بين طهران ودمشق، معتبرة أن موسكو تسعى للعب دور الوسيط في المرحلة الانتقالية السورية الجديدة. أما صحيفة دنياي اقتصاد فتبنّت رؤية أكثر واقعية، إذ اعتبرت أن إيران هي التي تحاول العودة إلى الساحة السورية عبر الوساطة الروسية[2]، بعد أن فقدت جزءًا كبيرًا من نفوذها المباشر إثر سقوط نظام الأسد. كذلك عبّر أحد المحللين الإيرانيين عن هذا التوجه الأخير، معتبرًا -وفق منظوره- أن المصالح الوطنية والأمنية لا سيما بالنسبة إلى إيران تقتضي استعادة العلاقات مع سوريا.

تعكس هذه التصريحات والمواقف الإيرانية نوعًا من البراغماتية الحذرة لطهران، إذ تنظر الأخيرة إلى أن العلاقات مع سوريا لم تعُد مسألة أيديولوجية بقدر ما هي حاجة أمنية وجيوسياسية تقتضي منها استعادة العلاقات مع الدولة السورية باعتبارها ضرورة للحفاظ على توازنات إقليمية تمس مصالحها، لا سيما في ما يتعلق بلبنان وحزب الله، في حين تدرك أيضًا أن روسيا باتت تمثل القناة الأكثر فاعلية لإعادة بناء حضورها في سوريا، في ظل المتغيرات الإقليمية وتراجع أدوات نفوذ إيران المباشرة. وعليه، يتجه الموقف الإيراني نحو إعادة تموضع محسوبة قوامها التمسك بالعلاقة مع موسكو بوصفها ضمانة إستراتيجية، والانفتاح التدريجي على دمشق عبر القناة الروسية، بما يتيح لطهران الحفاظ على حضورها الإقليمي دون الاصطدام بواقع سياسي لم يعُد يتقبل النفوذ القديم.

الخلاصة:

يمكن الاستنتاج أن إيران ترى في زيارة الرئيس السوري أحمد الشرع إلى موسكو تطورًا يعمّق أزمتها الإستراتيجية، إذ تمثل الزيارة نقطة تحوّل في معادلة النفوذ داخل سوريا والمنطقة، وتعزز شرعية القيادة السورية الجديدة دوليًّا وإقليميًّا على حساب التحالف التقليدي الذي جمع موسكو وطهران لعقدٍ من الزمن. فالشراكة

(1) شرق، پل روسی از تهران تا شام، (1 آبان 1404هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2025م، http://bit.ly/48ZgcM7 .

(2) دنیای اقتصاد، بازگشت به سوریه از مسیر روسیه، (1 آبان 1404هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2025م، http://bit.ly/4p8ZsXN.

التي كانت تقوم على دعم نظام الأسد تحوّلت إلى علاقة أكثر براغماتية بين موسكو ودمشق، تقوم على المصالح المتبادلة، لا على الأيديولوجيا أو المحاور. وهذا بدوره يسهم في إضعاف موقع إيران داخل المشهد السوري، ويدفعها إلى إعادة النظر في أدواتها وإستراتيجيتها الإقليمية. من هذا المنظور، تنظر طهران إلى التحرك الروسي–السوري بقلق متزايد، وترى فيه مؤشرًا على إعادة رسم خريطة التحالفات في غير صالحها، وعلى انتقال النفوذ تدريجيًّا من محور طهران–دمشق إلى محور موسكو–دمشق. ومع ذلك، يبقى الموقف الإيراني محكومًا ببراغماتية حذرة، تدرك أن الحفاظ على قناة التواصل مع موسكو يمثل خيارًا ضروريًّا لتقليل الخسائر والتأقلم مع واقع سياسي جديد، تتراجع فيه هيمنة السلاح والميدان لصالح الدبلوماسية والمصالح المتبادلة.

«الحوثيون» بين التصعيد الإقليمي وتجميد التسوية السياسية

تصاعد سلوك جماعة «الحوثي» عسكريًّا وسياسيًّا خلال الشهرين الماضيين، على وقع التوترات الإقليمية المرتبطة بالحرب الإسرائيلية على غزة. بالتوازي مع تزايد النشاط الإيراني، تحولت «الميليشيا» إلى أداة تنفيذية لطهران في البحر الأحمر، عبر استهداف السفن الإسرائيلية بالطائرات المُسيّرة والصواريخ الباليستية، وتهديد الملاحة في مضيق باب المندب، الذي يُعَدّ أحد أهمّ الممرات البحرية في العالم. في الوقت ذاته، توقفت مجددًا الجهود الأممية لإحياء مسار السلام، بسبب تعنّت «الحوثيين» ورفضهم الانخراط في أي عملية تفاوضية جادة، وتصاعد الخلافات بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي. يسلط هذا التقرير الضوء على أبرز ملامح المشهد اليمني خلال الفترة الماضية، عبر خمسة محاور، أولًا: تصاعد التهديدات «الحوثية» للملاحة الدولية. ثانيًا: المسيرات «الحوثية» على إسرائيل وتوظيف القضية الفلسطينية. ثالثًا: الأوضاع الداخلية والانتهاكات الحقوقية المتصاعدة. رابعًا: التطورات في العملية السياسية وجمود مسار التسوية. خامسًا: بروز الحضور الإيراني وهندسة «خريطة طريق» السلام.

أولًا: تصاعد التهديدات «الحوثية» للملاحة الدولية

مُنذ مطلع سبتمبر 2025م، شهد البحر الأحمر تصعيدًا في الهجمات «الحوثية» ضد السفن التجارية، بما في ذلك السفن المرتبطة بإسرائيل وتلك التابعة لدول غربية، فقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في 12 سبتمبر أن «الحوثيين» نفّذوا ما لا يقلّ عن ثماني محاولات هجوم باستخدام زوارق مفخخة وطائرات مسيّرة انتحارية[1]. أدى هذا التصعيد إلى توقف جزئي في حركة الملاحة قرب مضيق باب المندب، وهو ما ضاعف التكاليف الاقتصادية العالمية. وكنتيجة مباشرة، ارتفعت نسبة السفن التي غيرت مسارها نحو طريق رأس الرجاء

(1) UK Parliament. UK and International Response to Houthis in the Red Sea Research Briefing. House of Commons Library, February 2024. , [Last viewed on Oct 31, 2025], https://bit.ly/3WOSmvm

الصالح إلى 24% مقارنةً بشهر يوليو الماضي[1]، وفقًا لتقارير بحرية بريطانية. ورغم تكثيف قوات التحالف الدولي بقيادة واشنطن لعملياتها الجوية ضد مواقع الإطلاق في الحديدة وصعدة، ما زالت الجماعة تمتلك قدرات متقدمة بفضل الإمدادات الإيرانية المستمرة. تؤكد هذه التطورات أن تهديد «الحوثيين» للممرات البحرية لا يزال قائمًا، وأن الجماعة تسعى لاستخدام هذه الورقة أداةً تفاوضيةً فعالةً في مواجهة الضغوط الدولية.

ثانيًا: المسيّرات «الحوثية» على إسرائيل وتوظيف القضية الفلسطينية

صعّد «الحوثيون» خطابهم الدعائي الداعم للمقاومة الفلسطينية خلال الفترة التي سبقت مفاوضات وقف إطلاق النار، ونفّذوا هجمات رمزية على إسرائيل باستخدام صواريخ وطائرات مسيرّة بعيدة المدى. ففي منتصف سبتمبر، اعترضت وزارة الدفاع الإسرائيلية ثلاث طائرات مسيّرة أُطلقت من اليمن باتجاه مدينة إيلات[2]. ورغم محدودية الأثر العسكري لهذه الهجمات، فإنّ الجماعة حققت مكاسب إعلامية وسياسية مهمة، إذ استغلّت الحدث لتقديم نفسها بوصفها جزءًا أصيلًا من «محور المقاومة» بقيادة إيران، في وقت تواجه فيه ضغوطًا داخلية متزايدة في صنعاء، بسبب الأزمة الاقتصادية وتدهور الخدمات.

وصرح القيادي الحوثي محمد البخيتي بأن «العمليات ضد الكيان الصهيوني مستمرة ما دام العدوان على غزة قائمًا»، في محاولة واضحة لربط شرعيتهم بالصراع الإقليمي. وأكدت تقارير استخباراتية غربية أن بعض الطائرات المستخدمة في الهجمات جُمِّع داخل اليمن بـ«قِطَع إيرانية الصنع»، مما يُكرس الارتباط العملياتي المباشر بين صنعاء وطهران، ويكشف عن البُعد الإقليمي المتنامي للدور «الحوثي».

ثالثًا: الأوضاع الداخلية والانتهاكات الحقوقية المتصاعدة

ترافقت التطورات العسكرية والسياسية في اليمن مع تدهور حاد في الأوضاع الإنسانية والحقوقية في المناطق الخاضعة لسيطرة «الحوثيين»، حيث تصاعد القمع الممنهج بوصفه أداة للسيطرة الاجتماعية والسياسية. فقد شهد القطاع الصحي انهيارًا متسارعًا نتيجة نقص الأدوية والمعدّات واحتكار المساعدات، ورصدت منظمات محلية ودولية استمرار عمليات الاعتداء على المستشفيات والمراكز الطبية[3]، بتحويلها إلى مقرات عسكرية أو استخدامها لتخزين الأسلحة. وشُنت حملات اعتقال واسعة طالت عشرات الأطباء والممرضين بتهم تتعلق بـ«التعاون مع جهات أجنبية» أو «نشر الشائعات»، كما تزايدت حالات الخطف والاختفاء القسري، التي استهدفت

(1) Business Insider. "Ships Are Diverting around Africa to Avoid Houthi Attacks in the Red Sea." Business Insider, December 2024. [Last viewed on Oct 20, 2025], https://bit.ly/4qSvFE5

(2) "Drone launched from Yemen crashes in Israel's Eilat." Reuters, September 18, 2025. [Last viewed on Oct 25, 2025] https://bit.ly/4hPKS4M

(3) Insecurity Insight. Attacks on Health Care – News Brief 17–30 September 2025. October 2025. , [Last viewed on Oct 30, 2025] https://bit.ly/4hT6PA1

الناشطين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، إذ وثقت منظمات حقوقية أكثر من 25 حالة اعتقال تعسفي في صنعاء وذمار خلال النصف الثاني من سبتمبر 2025م، إلى جانب تقارير عن إعدامات ميدانية نفذتها الجماعة ضد معارضين في محافظة عمران. وتستمر سياسة القمع داخل السجون الحوثية[1]، حيث يُحرم معتقلو الرأي من الزيارات والعلاج، ويُحتجز بعضهم في أماكن سرّية دون تُهَم واضحة. تُشير هذه الممارسات إلى أن جماعة «الحوثي» تستخدم القمع الممنهج أداةً للسيطرة الاجتماعية والسياسية، في ظل غياب المؤسسات الرقابية والقضائية المستقلة، مما يُفاقم المعاناة الإنسانية، ويقوض فرص بناء الثقة الضرورية لأي عملية سلام مستقبلية.

رابعًا: التطورات في العملية السياسية وجمود مسار التسوية

على الصعيد السياسي، لم تشهد الأزمة اليمنية أي تقدُّم يُذكر في مسار التسوية، فقد فشلت جهود المبعوث الأممي هانس غروندبرغ في إقناع «الحوثيين» بالعودة إلى طاولة المفاوضات. على الرغم من استمرار اللقاءات السعودية-العُمانية مع الأطراف اليمنية في مسقط والرياض[2]، ترفض الجماعة حتى الآن التزام «خريطة الطريق» التي طُرحت مطلع العام الجاري، والتي تتضمن بنودًا حول صرف الرواتب وفتح الطُرقات في تعز، حيث تعتبر الجماعة أن الظروف الحالية «غير مواتية للاتفاق». في المقابل، تشهد مناطق الجنوب تصاعدًا في التوترات بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة المعترف بها دوليًّا، مما يزيد تعقيد مشهد التسوية الشاملة. ويرى مراقبون أن استمرار التصعيد «الحوثي» في البحر الأحمر وتوظيفه للقضية الفلسطينية يهدف إلى كسب الوقت وتأجيل أي استحقاقات سياسية. تسعى الجماعة من خلال ذلك إلى انتظار تحولات في المشهد الإقليمي قد تمنحها موقعًا تفاوضيًّا أقوى. ومع ذلك، تستمر الجهود السعودية-العُمانية في التواصل غير المباشر مع «الحوثيين» لتثبيت الهدنة الإنسانية، ومنع انهيار شامل للمشهد الأمني.

خامسًا: بروز الحضور الإيراني وهندسة «خريطة طريق السلام»

شهد أواخر أكتوبر 2025م مؤشرًا على تحوّل إستراتيجي إيراني، تمثّل في عقد طهران لقاء رفيع المستوى، جمع مجيد تخت-روانشي نائب وزير الخارجية الإيراني، مع كبير مفاوضي جماعة أنصار الله محمد عبد السلام. وكان الهدف المعلن هو مناقشة تنفيذ «خريطة طريق للسلام في اليمن». يعكس هذا اللقاء انتقال إيران من مرحلة التأثير غير المباشر، عبر الدعم العسكري واللوجستي لـ«الحوثيين» إلى مرحلة الانخراط السياسي المباشر في هندسة الحلول المستقبلية للأزمة اليمنية. وأوضحت

(1) Yemen Monitor. "September Violations: Houthis Turn Sanaa into an Open-Prison." October 1, 2025. , [Last viewed on Oct 31, 2025] https://bit.ly/3Ly6wP5

(2) Hans Grundberg. Briefing by the UN Special Envoy for Yemen. United Nations Office of the Special Envoy for Yemen, September 15, 2025. [Last viewed on Oct 31, 2025] https://bit.ly/4qQn7xw

التقارير الرسمية أنّ الجانبين تبادلا وجهات النظر حول التطورات السياسية والمشاورات الجارية مع مختلف الأطراف بشأن تنفيذ الخريطة[1]. هذه الخطوة تؤكد سعي طهران لتثبيت موقعها باعتبارها فاعلًا رئيسيًّا في أيّ تسوية قادمة، وتوظيف الملف اليمني لتعزيز حضورها ونفوذها الإقليمي. في المقابل، يواصل تحالف دعم الحكومة اليمنية الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية نهجه الثابت، القائم على دعم الحلول السياسية التي تضمن أمن اليمن واستقراره ووحدته. وتشدد الرياض على أن تكون أي تسوية نابعة من الإرادة اليمنية، ومتسقة مع مرجعيات السلام المعترف بها، بما يحول دون استغلال مسار التسوية، لتكريس نفوذ خارجي يهدد الأمن الخليجي والعربي.

الخلاصة

يُظهِر المشهد اليمني خلال شهرَي سبتمبر وأكتوبر 2025م استمرار استخدام جماعة «الحوثي» لأوراق الضغط الإقليمي، تحت مظلة الدعم الإيراني المتصاعد. وقد تحوّل البحر الأحمر إلى مسرح مفتوح للصراع غير المباشر بين طهران وواشنطن، مع تزايد الهجمات «الحوثية» على الملاحة الدولية والسفن المرتبطة بإسرائيل. وبينما تسهم هذه الهجمات في إبراز الجماعة إعلاميًّا جزءًا من «محور المقاومة»، فإنها في الوقت ذاته تعمّق عزلتها السياسية وتبقي على جمود مسار التسوية الداخلية، خصوصًا مع بروز الحضور الإيراني المباشر في هندسة «خريطة طريق للسلام». إنّ التوازن الهش في البحر الأحمر ومضيق باب المندب يجعل الملف اليمني أكثر تعقيدًا من مجرد نزاع داخلي، بل أصبح جزءًا لا يتجزأ من معادلة الأمن الإقليمي والدولي. لذلك، يظل أي تقدم في التسوية السياسية مشروطًا بتراجع النفوذ الإيراني، وبتوافق إقليمي يضمن تحييد اليمن عن حسابات «محور المقاومة» المزعوم.

(1) Tehran, Sanaa officials discuss Yemeni peace roadmap, Oct 31, 2025, [Last viewed on Oct 31, 2025] https://bit.ly/49IFTRm

علاقة إيران بالقوى الدولية وآفاق المستقبل

تتمحور علاقات إيران بالقوى الغربية حول دور الدول الأوروبية في تفعيل آلية الزناد وإعادة العقوبات الأممية، بعد فشل الرهان الإيراني على الدبلوماسية، لتجد طهران نفسها أمام خيارات صعبة قد يؤدي أي منها إلى نتائج كارثية.

وسوف نتناول هذا الحداث من خلال المحور التالي:

- الدول الأوروبية تفعل آلية الزناد وتعيد فرض العقوبات الأممية على إيران.

الدول الأوروبية تفعّل «آلية الزناد» وتُعيد فرض العقوبات الأممية على إيران

عادت عقوبات مجلس الأمن الدولي لتُفرض على إيران، بعد فشل العرض المقدم من الدول الأوروبية الثلاث لتمديد المهلة المحددة لتفعيل «آلية الزناد | Snapback». كان الهدف من هذا العرض هو إقناع إيران باستئناف المفاوضات المباشرة وغير المشروطة مع الولايات المتحدة، والعودة إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها، بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) الموقعة في 2015م، ومعالجة مخزونها من اليورانيوم عالي التخصيب.

ورغم اعتراض روسيا على عودة العقوبات على إيران، فإنها لم تتمكن من عرقلة تفعيل «آلية الزناد»، وذلك لوجود بند يتيح لأي طرف مشارك في الاتفاق النووي لعام 2015م إعادة فرض جميع العقوبات الأممية التي سبق رفعها بموجب الاتفاق، دون إمكانية استخدام حق النقض (الفيتو). سيتناول هذا التقرير فشل الرهانات الإيرانية على الجهود الدبلوماسية لمنع عودة العقوبات الأممية، ويستعرض الخيارات المتاحة أمام طهران لمواجهة هذا الإجراء.

أولًا: فشل الرهانات الإيرانية على الجهود الدبلوماسية لمنع عودة العقوبات الأممية

عادت عقوبات الأمم المتحدة إلى إيران إلى حيز التنفيذ في 27 سبتمبر 2025م، ما يعني عمليًّا أن الاتفاق النووي لعام 2015م أصبح بلا جدوى. وأكدت الدول الأوروبية الثلاث (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) في بيان مشترك أن هذا القرار جاء نتيجة فشل إيران في الاستجابة للمطالب الدولية، حيث ذكر البيان أن «إيران لم تتخذ الإجراءات الضرورية لمعالجة مخاوفنا، ولا لتلبية مطالبنا بشأن التمديد... وعلى وجه الخصوص، لم تُجِز إيران لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية استعادة الوصول إلى المواقع النووية الإيرانية، ولم تُرسل إلى الوكالة تقريرًا يبيّن حسابات مخزونها من اليورانيوم عالي التخصيب»[1]. ويُشير هذا التطور إلى فشل كامل للجهود الدبلوماسية الإيرانية لمنع تفعيل «آلية الزناد»، التي أعادت فرض جميع العقوبات الأممية التي سبق رفعها بموجب الاتفاق.

أما إيران فقد وصفت محادثاتها مع الدول الأوروبية الثلاث بأنها «دبلوماسية فاشلة»، واعتبرت إعادة فرض عقوبات مجلس الأمن «غير قانونية». وقالت طهران: «إنّ رفض الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثلاث للدبلوماسية هو قرار مدروس، يعتمد على سوء تقدير يفترض أن (القوة تخلق الحق) وأن الشعب الإيراني سيستسلم للضغوط». كما أن إيران أكدت أن «الاستمرار في هذه

(1) 'E3 joint statement on Iran: activation of the snapback,' FCDO, Sep 28, 2025, https://bit.ly/3Xon0vC [Last viewed on Oct 05, 2005]

الافتراضات الخاطئة لن يؤدي إلى حل الأزمة الحالية غير الضرورية»[1].

لكن وزراء خارجية الدول الأوروبية الثلاث أكدوا في بيانهم المشترك أن «إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة ليست نهاية الدبلوماسية»، وأضاف البيان: «نحثّ إيران على الامتناع عن أي فعل تصعيدي، والعودة إلى الامتثال لالتزاماتها القانونية في مجال الضمانات»[2].

وفي خطوة وُصفت بأنها «محاولة يائسة» لتمديد مهلة العودة إلى العقوبات، توصلت إيران إلى اتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوساطة مصر. ورغم صعوبة إقناع الداخل الإيراني بأن الإطار الجديد يُعَدّ انتصارًا، فإنّ الوكالة أشادت بمحادثات القاهرة، واعتبرتها «خطوة في الاتجاه الصحيح»[3].

وردًّا على الانتقادات الداخلية، نفى وزير الخارجية عباس عراقجي منح الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوصول إلى المنشآت النووية الإيرانية التي تعرضت للقصف، بما في ذلك «نطنز»[4]. ووفقًا للاتفاق الذي جرى التوصل إليه، كانت طهران قد اقترحت خطة تدريجية لاستعادة الثقة والشفافية، ومع ذلك فقد غيّرت إيران موقفها بعد تفعيل «آلية الزناد» وعلّقت الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في القاهرة[5].

ثانيًا: ما خيارات إيران بعد عودة العقوبات الأممية؟

بعد تفعيل «آلية الزناد» وعودة جميع العقوبات الأممية، التي كانت مفروضة على إيران قبل الاتفاق النووي عام 2015م، ناقش البرلمان الإيراني جملة من الخيارات الصعبة. تراوحت هذه الخيارات بين تعليق التزامات المراقبة والتفتيش مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وصولًا إلى الانسحاب الكامل من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT). وفي ظل الظروف المعقدة والصعبة التي تواجهها طهران، قد لا تستطيع التنصل من التزاماتها تجاه الوكالة الدولية من دون مغادرة معاهدة عدم الانتشار. هذا الانسحاب يحمل مخاطر جسيمة، نظرًا إلى وجود 408 كيلوغرامات من اليورانيوم عالي التخصيب بنسبة 60%، وأكثر من ألف كيلوغرام مخصب حتى 20%. وفي هذه الحالة، فإنّ انسحابها من المعاهدة لن يثبت فقط الشكوك القديمة حول برنامجها النووي، بل سيزيد أيضًا مخاطر تعرُّض مواقع يُشتبه بأنها جديدة، إلى جانب المنشآت المتضررة، لهجمات

(1) 'Null and void: West-engineered 'snapback' sanctions against Iran legally toothless,' PressTV, Sep 30, 2025, https://bit.ly/3JVb4yo [Last viewed on Oct 05, 2005]

(2) Ibid, FCDO

(3) ‹Statement by IAEA Director General on Iran,› IAEA, Sep 10, 2025, https://bit.ly/3WPH1uT [Last viewed on Oct 05, 2005]

(4) Francois Diaz-Maurin, 'Iran signs a new agreement with the IAEA. Then tries to sell it at home,' Bulletin of the Atomic Scientists, Sep 16, 2025, https://bit.ly/4oAK6eE [Last viewed on Oct 05, 2005]

(5) Elis Gjevori and News Agencies, 'Iran says nuclear cooperation with IAEA no longer relevant', Al Jazeera, Oct 05, 2025. https://bit.ly/47A5xXd [Last viewed on Oct 05, 2005]

أمريكية وإسرائيلية.

كما يُرجَّح أن تفتح طهران قناة تواصل مباشرة مع واشنطن، مع استمرارها في تقييد وصول مفتشي الوكالة إلى مواقعها النووية. وستكون تلك مغامرة عالية المخاطر داخليًّا لقيادة إيرانية تعتمد خطاب التحدي. ومن أجل بلوغ اتفاق نووي جديد مع إدارة ترامب، ستضطر إيران إلى تقديم تنازلات كبيرة. هذا الضغط بدأ يظهر بالفعل، حيث بدأت تركيا بالامتثال للمطلب الأمريكي بخفض واردات النفط الإيراني، ويُرجح أن تحذو الهند حذوها في نهاية المطاف.

ومع ذلك، ثمّة احتمال آخر يتمثل في تحمّل العقوبات والاستمرار في دفع برنامج تسلّح نووي قد يُدار في مواقع سرّية مثل «سلسلة جبال بيكاكس». قد يُفضي هذا المسار إلى بناء ردع نووي صُلب خلال فترة وجيزة تقارب سنتين، ثم الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار. وقد تلجأ إيران طَوال هذه المدة إلى «ستار دبلوماسي» لتفادي تكرار حرب الأيام الاثني عشر. ورغم أن هذا المسار يبدو شبه مستحيل، فإنّ طهران منذ عام 1979م اعتادت انتهاج تكتيكات منخفضة المخاطر، وخطوات صغيرة متدرجة.

الخلاصة

على الرغم مما تعرضت له إيران من هجمات واغتيالات خلال حرب الأيام الاثني عشر، والتهديدات الأوروبية التي سبقت تفعيل «آلية الزناد»، فإنّ إيران ظلت متمسكة برفضها للشروط الأمريكية التي تعتبرها «مجحفة» بحقها، للتوصل إلى اتفاق نووي جديد. إنّ التهديدات الإيرانية بالخروج من معاهدة عدم الانتشار النووي (NPT) قد لا تُشكّل أولوية لإيران خلال الفترة المقبلة. لكن من المرجح أن تُعيد طهران النظر في علاقتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو تلجأ إلى تشديد القيود على عمليات التفتيش، التي تُجريها هذه الوكالة للمنشآت النووية، باعتبارها خطوة تصعيدية أولى للردّ على العقوبات الأممية.

إنّ تأكيدات الدول الغربية بأنّ «إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة ليست نهاية للدبلوماسية» تُشير بوضوح إلى أن الغرب لا يزال بحاجة إلى التوصل إلى حل مستدام للأزمة النووية الإيرانية، وبالتالي فإن الإصرار على إعادة فرض العقوبات الأممية يندرج تحت إطار إستراتيجية ممارسة الضغوط القصوى على إيران لإجبارها على تقديم تنازلات، والعودة إلى طاولة المفاوضات بشروط جديدة.

تقرير الحالة الإيرانية

سبتمبر وأكتوبر 2025

WWW.RASANAH-IIIS.ORG